الأمم المتحدة

A/55/PV.31

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٣١**
الخميس، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة (A/55/1)

السيد بوتنورو (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، يا سيدي الرئيس، أن أهنئكم على الطريقة التي سيَّرتم بها دفة مداولات الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، وأن أتمنى لكم كل نجاح.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقرير سنوي شامل ومنشط عن عمل المنظمة (A/55/1). ونثني عليه أيضا على قراره عرض هذا التقرير، أسوة بما جرى في الأعوام الثلاثة الماضية، في جلسة عامة عند البدء في النقاش العام، مما يسمح لنا أن نركز بطريقة أفضل على النقاش الوزاري. إن هذا ترتيبا نرحب به، وينبغي أن يستمر في المستقبل.

إن التقرير المنظور فيه يعطينا منظورا عاما عريضا وتحليليا لما تفعله الأمم المتحدة وما تتوقع أن تفعله. ويوفر لنا كذلك فرصة لاستعراض ما إذا كانت الأمم المتحدة مزودة بما يلزمها لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، بالإتيان بنهج وبوضع توصيات تركز على المجالات التي تستطيع فيها الأمم المتحدة أن تبدل الأحوال تبديلا.

إن وفدي يقدر وصف الأمين العام للمشاكل التي تواجه في الوقت الحاضر المجتمع الدولي. ونحن، أسوة بكثير من الوفود الأخرى، نعتقد أيضا أن العولمة هي من ضمن أهم التحديات التي تواجهنا. بيد أن التحديات التي يتناولها في المقام الأول ميثاق الأمم المتحدة، والتي هي تحديات السلم والأمن، لا يزال لها دور رئيسي جدا في عالم اليوم. ونحن نرحب بتأكيد الأمين العام في تقريره على قضايا تحقيق السلم والأمن. وقد ذكَّرنا التقرير أنه منذ أيلول/سبتمبر الماضي استمر العديد من الصراعات الداخلية كما اندلعت حروب جديدة. وقد رأينا أن جهود المجتمع الدولي، بما فيها جهود الأمم المتحدة، لإعادة السلم والاستقرار إلى تلك المناطق، كان لها نصيب متفاوت من النجاح، بينما ظهرت في بعضها نزعة يرثى لها إلى التهلهل.

ونحن، بوصفنا بلدا متأثرا بصراع داخلي طال أمده، شديدو الحساسية دائما بالقضايا التي تنطوي على منع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-66231
0066231

الصراعات وحلِّها. ولذا نؤيد اقتراحات الأمين العام ونهجه، ومنها ما ورد في التقرير المعروض علينا، التي ترمي إلى الحيلولة دون حدوث صراعات، وإلى وقف الصراعات المسلحة، وإلى حفظ السلم المستدام وبنائه في المنطقة. ونثني بصفة خاصة على مبادرته إلى دعوة فريق الإبراهيمي بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونرحب بالتزامه بقيامه، مع الدول الأعضاء، بتنفيذ التوصيات الرئيسية التي صدرت عن ذلك الفريق. إن خبرة السنوات الأخيرة، قد أظهرت بوضوح أن قدرة الأمم المتحدة على مواجهة طائفة من طلبات حفظ السلام، يتسع نطاقها ويتزايد تعقُّدها، تحتاج إلى تحسين شديد. وتبعا لذلك تحتاج إدارة عمليات حفظ السلام هي أيضا إلى تعزيز. ولذا نوافق الأمين العام على ضرورة التطلع إلى موارد إضافية للسماح للأمم المتحدة بالقيام بأعباء ولايتها في مجال حفظ السلام وبناء السلام.

وفيما يتعلق بمنع الصراعات، تنادي مولدوفا بقوة بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تبيُّن حالات الصراع وعلى الاستجابة لها. ويطيب لنا أن نجد أن فريقا لمنع الصراعات قد أنشئ لهذه الغاية داخل إدارة الشؤون السياسية. ولنا وطيد الأمل أن هذه الوحدة الجديدة ستولي الاهتمام اللازم لجميع المناطق التي يُحتمل أن يتفجر فيها صراع، وأن الحالة المحددة القائمة في منطقة ترانسدنستر في جمهورية مولدوفا سيجري كذلك تفحُّصها من منظور منع الصراعات.

ونشاطر الرأي القائل بأن استراتيجيات التوقي يجب أن تصل إلى جميع المجتمعات التي تعاني من حالات الطوارئ. إن الانتباه غير المتساوي الذي أولاه النظام الدولي لبعض الصراعات أو حالات الصراع، يظل أمرا يثير كثيرا من القلق. ونسترعي الانتباه إلى النداء الذي صدر في الآونة الأخيرة عن رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بزيادة الوعي السياسي لدى المجتمع الدولي فيما يتعلق بعدد من الصراعات التي لم يتم حلها أو التي يُحتمل انفجارها، وما تنطوي عليه من مخاطر للأمن، وهي صراعات كثيرا ما تظل خارج الرقعة التي يسلط عليها ضوء الانتباه الأوسع نطاقا من جانب الجماهير، على الرغم مما لها من وقع يزعزع بشدة الاستقرار في المنطقة وفيما وراءها. ومن المعروف تماما أنه كثيرا جدا ما تكون الدول التي نالت استقلالها حديثا، والتي تجري فيها في الوقت الحاضر تغيرات اقتصادية وسياسية عميقة، هي التي تكون موضوع حالات الصراع وضحاياها.

إن الرغبة الجامحة لدى شعوب البلدان التي يعنيها الأمر هي إنهاء هذه الصراعات أو حالات الصراع وإزالة أسبابها الجذرية. ويتبين من تقرير الأمين العام عددا من الاحتياجات والمقاصد التي، إذا وضعت موضع التنفيذ – تكون، نوعا ما، الأساس اللازم للإزالة التدريجية للأسباب الجذرية للصراعات التي ذكرتها.

إن الأمم المتحدة تحتاج إلى إعادة تركيز جهودها وزيادة فعاليتها حتى تقوم بدور قيادي في تشكيل عصر العولمة هذا. إن العولمة تغير تاريخي كبير يوفر فرصة لا مثيل لها لتقدمات هائلة في التنمية البشرية. ولكن، على نحو ما لاحظ الأمين العام، هناك مخاطر. فهناك خاسرون كما أن هناك رابحين في حلبة العولمة. والتحدي في رأينا هو إدارة شؤون هذه الأهداف على نحو منصف ومستدام. إن الأمم المتحدة تحتاج إلى القيام بالمزيد في تولي زمام الزعامة في سبيل دفع برنامج التنمية والسعي إلى تحقيق أهداف التنمية التي رسمتها الدول الأعضاء.

ولذا نرحب بتوسيع الحوار بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، التي تركز على تعزيز الترتيبات المالية وكذلك على استئصال الفقر. وتساند مولدوفا أيضا جهود الأمين العام في توجيه الأمم المتحدة في درب حوار منتظم مع القطاع الخاص والمنظمات المدنية الضالعة في عملية التنمية.

ويوافق وفدي على أن الأمم المتحدة وشركاءها، بما فيهم الشركاء العالميون، لديهم إمكانيات فذة في ميدان التنمية وأنه من المحتم استعمالها على نحو متضافر.

وفي التحليل الأخير نرى أن هذه الشراكات العالمية الجديدة سوف تعزز مقدرة المنظمة على مساعدة البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تقاسم منافع العولمة. والتقرير السنوي الذي بين يدي الجمعية العامة اليوم يشمل جميع المجالات الرئيسية التي كلفت الأمم المتحدة ببذل أنشطتها فيها. وقد ركزنا اليوم في بياننا على بضعة موضوعات فقط نراها ذات أهمية خاصة. غير أن جميع الموضوعات التي استرعى الأمين العام انتباهنا إليها هي موضوعات هامة، وينوي وفدي أن يكرس الانتباه ذاته لكل منها خلال هذه الدورة.

وختاما يود وفدي أن يكرر مساندته الكاملة لأنشطة الأمين العام ولإصلاح الأمم المتحدة وجعلها أشد كفاءة وأوثق صلة بالألفية الجديدة.

السيد الحميميدي (العراق) (تكلم بالعربية): إن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/55/1 تقرير شامل ويغطي مجمل أنشطة الأمم المتحدة المتزايدة في عالم تتفاعل فيه الأحداث بسرعة. وهذا يؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة والحاجة لدعمها وتعزيز مصداقيتها واستقلاليتها. ولقد أشار تقرير الأمين العام إلى مواضيع عديدة هامة يصعب تداولها والتعليق عليها جميعا. وسنعبر عن وجهات نظرنا حولها عند مناقشة البنود المخصصة لها في جدول الأعمال. أما المسائل التي نرى ضرورة التعرض لها فهي:

أولا، موضوع الجزاءات. ابتداء، نرحب بالاستنتاج الذي توصل إليه الأمين العام عندما أكد أن السنوات الأخيرة شهدت تشككا متزايدا في جدوى الجزاءات، وأعرب عن القلق من آثارها السلبية على المدنيين والدول المجاورة، التي تتضرر علاقاتها التجارية من جراء الجزاءات، ولكنها لا تتلقى أي تعويض عن الأضرار التي تلحق بها.

إن استنتاج الأمين العام هذا يدعو المجتمع الدولي إلى التفكير في مدى توافق نظم العقوبات مع مبادئ ومقاصد الميثاق، وبالذات العقوبات الشاملة المفروضة على العراق التي دخلت عامها الحادي عشر والتي هي، بجميع المقاييس، عقاب جماعي فرض على شعب العراق، حيث تسببت هذه العقوبات في وفاة مليون ونصف مليون مواطن عراقي، منهم نصف مليون طفل دون سن الخامسة، مثلما أكد ذلك تقرير اليونيسيف المنشور في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩. كما دمرت العقوبات النسيج الاجتماعي العراقي. وهي تقتل شهريا ٠٠٠ ٧ طفل عراقي. واستنادا إلى هذه المعطيات لم يعد هناك أدنى شك في أن هذه العقوبات تخرق بشكل صريح ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني. وهذا ما أكدته تقارير وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان.

وآخر شهادة على ذلك هي ورقة العمل التي اعتمدتها اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، في دورتها الثانية والخمسين، المعقودة في جنيف، في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، التي أكدت أن العقوبات الشاملة المفروضة على العراق عمل غير مشروع بموجب القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان.

ورغم تصاعد مطالبة المجتمع الدولي بإنهاء جريمة الإبادة البشرية هذه، فإن الولايات المتحدة، وبدعم من بريطانيا، تصر على استمرار هذه العقوبات خدمة لمخططها في زعزعة استقرار المنطقة وخلق بؤر للتوتر الدائم فيها من أجل سلب ثرواتها والهيمنة على مقدرتها. وتعلن الولايات المتحدة صراحة أنها مستعدة لاستخدام حق النقض تجاه أي

محاولة لرفع العقوبات عن العراق. وتعلن وزيرة خارجيتها في برنامج تلفزيوني بأن موت نصف مليون طفل عراقي هو ثمن مقبول لاستمرار الجزاءات.

وإذا أخذنا بالاعتبار أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعطت مجلس الأمن التخويل بأن يعمل نائبا عنها، بشرط أن يتم هذا العمل وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة (المادة ٢٤ من الميثاق)، وأن مجلس الأمن، في حالة العقوبات الشاملة المفروضة على العراق، قد تجاوز مقاصد ومبادئ الميثاق، وأصبح غطاء لممارسة سياسة إبادة جماعية ضد شعب كامل، يصبح حريا بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقول رأيها في مدى أمانة مجلس الأمن على هذا التخويل. ومن الجدير بالذكر هنا أن المادة ٢٥ من الميثاق نصت على أن يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقا لميثاق الأمم المتحدة. أي أن العقوبات الشاملة المفروضة على العراق، والتي عدت غير مشروعة من وجهة نظر القانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، تصبح بالنتيجة غير ملزمة التنفيذ من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونغرا (سورينام).

ثانيا، إرساء السلم والأمن الدوليين. أشار الأمين العام إلى ظهور تحول في طابع التهديدات الموجهة للسلام والأمن منذ بداية الحرب الباردة واستعرض نماذج منها. ونرى مناسبا أن نسلط الضوء على نموذج جديد منها يتمثل بقيام دولة أو دول منفردة باستخدام القوة المسلحة ضد دول مستقلة خلافا لميثاق الأمم المتحدة، مثلما حصل في حالة العدوان على يوغوسلافيا والعدوان المستمر على العراق.

فالعراق يتعرض لعدوان يومي مستمر تقوم به الطائرات الأمريكية والبريطانية في ما يسمى بمنطقتي حظر الطيران المفروضتين بقرار انفرادي من حكومتي واشنطن ولندن. وتنطلق هذه الطائرات من قواعد لها في الأراضي السعودية والكويتية والتركية وعبر أجوائها. إن هذه المناطق، التي فرضت عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢ لا تمتلك أي صفة شرعية، وليس لها أساس في قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة. وقد أكد ذلك الأمين العام للأمم المتحدة، مثلما أكدته دول عديدة في العالم، من بينها ثلاث دول دائمة العضوية في مجلس الأمن. إن الأمم المتحدة مطالبة بوقف هذا العدوان ومحاسبة جميع المشتركين فيه.

ثالثا، التدخل الإنساني. العراق يضم صوته إلى غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أكدت على أن فكرة التدخل الإنساني تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومع المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي المعاصر، مثل السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقد أعلنت حركة عدم الانحياز رفضها لفكرة التدخل الإنساني وأكدت على عدم جواز استخدام حقوق الإنسان كأداة سياسية للتدخل في شؤون الغير. لقد وفر ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وغيرها من الآليات الدولية الأخرى ذات الصلة، إطارا لوسائل معالجة الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان. وإن المطلوب تفعيل هذه الآليات وليس خلق آليات بديلة تتجاهلها أو تقفز فوقها. إن محاولة فرض أفكار جديدة مثل التدخل الإنساني في عالم اليوم، الذي تهيمن عليه قوة غاشمة واحدة، لن يفيد الأمن الدولي في شيء، بل سيعرضه لأفدح المخاطر وستكون دول العالم الثالث أول الضحايا.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في شكر الأمين العام على تقريره الشامل والبعيد النظر عن عمل المنظمة. فهذا التقرير يقدم للجمعية العامة صورة واسعة لإنجازاتنا خلال السنة المنصرمة وللتحديات

الرابضة أمامنا. إن هذا التقرير، مشفوعا ببيانه التكميلي إلى الجمعية العامة، جهد ناجح آخر يبذله الأمين العام وزملاؤه كي يعيدوا للأمم المتحدة دورها الحق في السعي إلى السلم والأمن العالميين.

إن تقرير الأمين العام يبين بوضوح أنه لا بديل عن تعزيز الأمم المتحدة بوصفها الآلية المركزية التي تكفل السلم والأمن في العالم. إن التطورات التي شهدتها الفترة التي ينسحب عليها التقرير، والطريقة التي حاول بها المجتمع الدولي أن يعالجها، أكدا أنه لا توجد أداة كونية أخرى لكفالة الإدارة المشتركة للعلاقات الدولية. وفي هذا السياق فإن المساعي التي بذلتها الأمم المتحدة في العام الماضي، كما جاء وصفها في التقرير، إلى جانب الانعقاد الناجح لقمة الألفية، هي أمر واعد.

لقد سلط الأمين العام الضوء في تقريره على أمور منها الطريقة التي تتعامل بها الأمم المتحدة مع النزاعات المسلحة، وكذلك الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمة في المساعدة على التحكم الجماعي في عملية العولمة. وهاتان القضيتان من أهم القضايا التي تتصدر جدول الأعمال الدولي، وتقتضيان في الوقت نفسه أقصى درجة من الانتباه والحرص من المجتمع الدولي.

وبينما تجري على البشرية أشد التغييرات التي صادفها الإنسان منذ الأزل، وفي الوقت الذي يحتاج فيه الأمر إلى جهود كبيرة لتوجيه مجرى الأحداث بطريقة تتمشى مع مصالح معظم سكان العالم، فمن المفجع أن النزاعات المحلية في بعض أجزاء المعمورة، خصوصا في أفريقيا، مستمرة بلا هوادة. ونظرا لهذه الأزمات والنزاعات الجارية، التي تسبب آلاما بشرية مبرحة وخسائر في الأرواح وفقدان الحياة والتي لها وقع مناوئ على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المتضررة بها، فإن السلم والأمن المستدامين لجميع البلدان والشعوب يظلان الهدفين الرئيسيين للأمم المتحدة، تماما كما كانا عند تأسيس المنظمة منذ أكثر من نصف قرن.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بادية للعيان، ولذا فهي تخضع لتفحص دقيق يقوم به الرأي العام العالمي. والوزن السياسي للأمم المتحدة يقيسه العالم الخارجي أساسا بالطريقة التي تتبعها في معالجة حالات النزاع وإدارة شؤونها في أنحاء العالم كله. ولذا يجب أن ينشغل بالنا من أن أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام كانت في السنوات الأخيرة موضع انتقاد لافتقارها إلى الاستناد إلى معايير موحدة تطبق تطبيقا متساويا على جميع المناطق، وذلك بسبب الافتقار إلى التمويل والموارد الكافية، ولسوء الإدارة ولأسباب أخرى. وفي هذا السياق، ونظرا لإصلاح الأمم المتحدة الذي لا يزال ماثلا في جدول أعمالها، هناك حاجة عاجلة، وفرصة نفيسة، لرسم دور أشد فعالية وجدوى للأمم المتحدة في إدارة الصراع وسط التغييرات الأساسية التي تجري على المسرح الدولي.

أثبتت ثلاث دراسات رئيسية، طلب الأمين العام القيام بها في العام الماضي، أن ما يلزم من انتباه يولى فعلا لهذه القضية، وأن الأمانة العامة ملتزمة بالمعالجة الجادة للب الموضوع، بقصد إزالة وجوه القصور وفي سبيل تفهم أفضل لما لعمليات حفظ السلام من احتياجات وإمكانيات. وفي الدراستين الأوليين، حول الظروف المحيطة بالجرائم ضد الإنسانية في سريبرينيتسا ورواندا، بذلت جهود لإلقاء ضوء على ما حاد عن جادة الصواب، بما في ذلك داخل الأمانة العامة، ولاستخلاص دروس يمكن أن تساعد على إدارة شؤون عمليات حفظ السلام في الحاضر والمستقبل على نحو سلس.

ونظرا للمهمة المتزايدة تعقيدا التي تواجهها عمليات حفظ السلام بينما تسعى الأمم المتحدة إلى منع الصراعات وحلها، فإن الدراسة الثالثة، التي قام بها فريق من الخبراء أنشئ بمبادرة من الأمين العام وتولى زمامها بمهارة واقتدار السفير الإبراهيمي، تعتبر خطوة هامة ومفيدة في الاتجاه الصحيح. ونحن واثقون بأن عملية إلقاء نظرة عامة على الأمور، وهي العملية الرئيسية التي قادها فريق الإبراهيمي، وما أسفرت عنه من توصيات، سوف تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق مزيد من الفعالية والجدوى لعمليات حفظ السلام في المستقبل، وفي هذه الأثناء نعتقد أن تقرير الفريق ينبغي أن تنظر إليه الدول الأعضاء في مختلف هيئات الأمم المتحدة نظرة فاحصة وبناءة. وبينما تتعلق بعض توصيات الفريق بشؤون تدخل تماما في اختصاصات الأمين العام، إلا أن هناك توصيات أخرى تحتاج إلى موافقة هيئات مختلفة بالأمم المتحدة.

إن عمليات حفظ السلام تظل اليوم وسيلة هامة للأمم المتحدة للوفاء بالتزاماتها في صون سلم العالم وأمنه. ولكن، نظرا لمدى التحديات ودرجة تعقيد المهام والمسؤوليات، يحتاج الأمر إلى جنود أوفر عددا وأفضل عدة وتدريبا، لديهم الموارد الوافية والصلاحية المناسبة والاستعداد للتعامل مع سيناريوهات أسوأ الحالات. كما يحتاج إلى عمل منسق مشترك تقوم به الدول الأعضاء والأمانة العامة. ونعتقد إننا ينبغي لنا أن نبني على الزخم الذي تولد إثر توزيع تقرير الفريق وأن نواصل مناقشة القضايا العاجلة التي تواجه عمليات حفظ السلام في سبيل إيجاد العلاجات السوية لوجوه القصور القائمة حاليا في هذا المجال.

وفي سياق حل المنازعات، يجدر أن نتذكر أن الدين يمكن أن يساعد كثيرا على مكافحة الحقد والاضطهاد اللذين لا يزالان يوقدان نار الكثير من الصراعات داخل الحدود الوطنية وخارجها. وهنا أود أن أكرر نفس الملحوظة التي أبداها الأمين العام في بيانه إلى قمة الألفية للسلام العالمي في نيويورك، عندما دعا الزعماء الدينيين إلى إلقاء نظرة على الذات والتفكير في دعم العدالة والمساواة والمصالحة والسلم. ونحن نعتقد أن ترويج هذه الفكرة يمكن أن يخفف من حدة بعض المشكلات الأساسية التي تنشأ عنها معظم الصراعات.

إن العناية التي أولتها قمة الألفية للمسائل التي تشغل بال المجتمع العالمي، خصوصا العالم النامي، مثل العولمة واستئصال الفقر وتزايد الفجوة التكنولوجية الرقمية وهلم جرا، ينبغي اعتبارها تطورا إيجابيا في العلاقات الدولية. والتعهدات التي التزم بها رؤساء الدول والحكومات، سواء من العالم المتقدم النمو أو العالم النامي، مشجعة وينبغي أن تتابعها منظمتنا.

إن العولمة يزداد رواجها باعتبارها الإطار المفهومي السائد، الذي يمكن أن يفسر فيه مقدار هائل من التطورات والترابطات الدولية الحديثة العهد. والمناقشة في حقيقتها لا تدور حول ما إذا كانت العولمة قائمة وهل ستظل قائمة، ولكن حول كيفية توزيع تكاليفها ومنافعها. إن العولمة تظل قوة يحتمل أن تكون ذات دفع عارم نحو النمو والتنمية. ويمكن أن تحسن الأداء الإجمالي لاقتصادات البلدان النامية بفتح فرص في الأسواق لصادراتها، وبتشجيع نقل التكنولوجيا إليها وبزيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار.

وجني المنافع القصوى من العولمة أمر يقتضي أن يعالج المجتمع الدولي اختلالات التوازن وعدم التماثل في الاقتصاد الدولي، بما في ذلك الاقتصاد الجديد القائم على أساس تكنولوجيا المعلومات، والتي تتميز بسمات منها الفجوة التكنولوجية الرقمية، التي من شأنها أن تؤدي، إذا لم تسد، إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وأن تجعل الكثير من التغييرات المحتملة في الحلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية متعذرة أو غير ذات معنى. ومن الجلي

للعيان أن التعاون الدولي هو الطريق الوحيد لتسخير قوة العولمة كي تتمشى ورؤية توفير حياة طيبة للجميع. والاستدامة ليس لها إلا قليل من المعنى في عالم يصمه الفقر وعدم المساواة. وأصبح الأمر أكثر من جلي الآن على أن العولمة، رغم كونها حقيقة واقعة، فهي في آن معا خاضعة للخيارات السياسية.

إن استئصال الفقر سيظل لب جميع المساعي الرامية إلى تنمية العالم النامي ما دام إحدى أولويات التعاون الدولي على تحقيق التنمية. بيد أن الواقع يبقى أن الفقر لم يتناقص في معظم المناطق، ويزداد في بعض المناطق. وكما جاء في تقرير الأمين العام

> ”نصف سكان العالم لا يزال يتعين عليهم محاولة البقاء على قيد الحياة بأقل من دولارين في اليوم“. (A/55/1، الفقرة ١٦٥)

ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية واستعراضاتها خصوصا القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، رسمت أهدافا للمجتمع الدولي بتخفيض شيوع الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وترجمة هذه الالتزامات إلى أعمال واقعية تتطلب تماسكا وجهودا متضافرة من جميع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز والهيئات الإقليمية ومنظمات المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. لقد أصبح واضحا أن العون وحده لا يستطيع، ولن يستطيع أن يُسهم في استئصال الفقر؛ ولكن قيام البلدان النامية بمساهمة نشطة في الاقتصاد العالمي وإدماجها في النظام الدولي المالي والتجاري من خلال مساهمتها الفعالة في اتخاذ القرار على الصعيد الدولي في تلك المجالات، وتوفير إمكانية التوصل إلى الأسواق، هي كلها أشياء حتمية لنجاح السياسات الرامية إلى استئصال الفقر وتنفيذ تلك السياسات.

لقد أدت منظومة الأمم المتحدة دورا رئيسيا في طرح شواغل البلدان النامية على المحافل الدولية، وفي تصميم سياسات استئصال الفقر في البلدان النامية ونشر خير الممارسات في العالم النامي. ومع ذلك تقوم الحاجة إلى إيجاد رؤية للخطوات القادمة التي ستخطوها الأمم المتحدة في مجال استئصال الفقر من خلال المساهمة الكاملة في وضع سياسة اقتصادية عالمية وبتعزيز الدور الفريد الذي تضطلع به المنظمة بوصفها منظمة كونية لتنسيق السياسات الاجتماعية والسياسية على الصعيد الدولي، في تعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية، من مالية وتجارية.

لقد سلكنا طريقا طويلا منذ اجتمعنا سنة ١٩٩٢ في ريو، حيث أفلحنا في إنجاز حل وسط معقد وتوازن دقيق عن كيفية التصرف لحماية البيئة مع الحفاظ في الوقت نفسه على وتيرة التنمية والاستجابة في آن معا لسعي الدول النامية المشروع إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في بيئة دولية تمكينية. إن جمهورية إيران الإسلامية تتطلع إلى الأمام إلى الاستعراض والتقييم الذي ينسحب على عشر سنوات، لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وعمليته التحضيرية، وترى أن هذا الحدث فرصة أخرى لجميع الدول لإخضاع أنفسها لعملية تقييم مستوى امتثالها للمتطلبات العملية المنبثقة عن المبادئ والالتزامات المتفق عليها في ريو، بقصد تذليل العقبات التي تعرقل التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١.

ومما له أهمية قصوى للبلدان النامية المبدأ الأساسي القائل بوجود مسؤوليات مشتركة ولكنها متباينة، وهو المبدأ الذي سيظل الروح السائدة التي تلهم أي استعراض جديد يشارك فيه العالم النامي. وستواصل إيران تقديم خير ما تستطيع من إسهام لدفع عجلة التنمية المستدامة بوسائل منها عملية الاستعراض التي تنسحب على عشر سنوات، وستظل ملتزمة بمساندة أي مسعى دولي يرمي إلى مكافحة التدهور البيئي والفقر كليهما.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بشكر الأمين العام على إعداده وتقديمه تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، وهو تقرير يتضمن نظرة عامة زاخرة بالمعلومات وشاملة لمختلف جوانب عمل الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن هذا التقرير سيكون أساسا مفيدا لمداولاتنا خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

وحيث أن معظم القضايا التي أثارها التقرير ستعالج تحت بنود مستقلة في جدول الأعمال، سأجعل ملاحظاتي مقصورة على مجالين يشغلان بال وفدي: زيادة تركيز منظومة الأمم المتحدة على منع الصراعات المسلحة وعلى سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

ويؤيد وفدي العروة الواضحة التي ربط بها تقرير الأمين العام بين السلم والأمن الدوليين وبين النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ففي عالم يزداد تحوله إلى العولمة، يتطلب تحقيق السلم المستدام مزيدا من انتباه منظمتنا. وبينما أدت قوى العولمة إلى تحسينات خارقة للعادة في حياة الكثيرين، علينا أن نواجه التحديات التي تأتي بها تلك الظاهرة، بما فيها تعاظم الفجوة التكنولوجية الرقمية بين الشمال والجنوب، وتفاقم مستويات الفقر وعدم المساواة الاجتماعية، مضافا إليهما وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن الاستجابة الفعالة والجيدة التوقيت لهذه التحديات ستكون في خاتمة المطاف مقياسا لتقييم فعالية الأمم المتحدة.

إن قمة الألفية أتاحت فرصة فريدة وتاريخية لتبيان الرؤية المشتركة لملامح الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من أن تقدما مرموقا قد أحرز، فلا شك أن العمل الباقي كثير لكفالة سيادة القيم الكونية المتمثلة في الحرية والتسامح وثقافة اللاعنف، التي نتطلع إليها. وفي مواجهة التهديدات المستمرة الناشئة عن أسلحة الدمار الشامل والآفات الجديدة المتمثلة في الإرهاب والإجرام الدولي والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة، فإن جهودنا الجماعية للنهوض بالمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ينبغي المضي فيها وتعزيزها.

وهذا هو السياق الذي أنتقل فيه الآن إلى مشكلات حفظ السلام وبناء السلم والتنمية. فمن الواضح أن عمليات السلام لم تعد تنطوي على مجرد الفصل بين الأطراف المتحاربة، ومراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره تمثل هذه العمليات مهمة أوسع مدى وأشد تعقيدا بمراحل، تنطوي على نزع السلاح، وتسريح المحاربين، ورصد حقوق الإنسان، والإصلاحات المؤسسية والقانونية. ولذا فنحن نعبر عن تقديرنا للأمين العام على إنشائه فريقا لعمليات السلام، يرأسه السفير الإبراهيمي. ونود أن نشكر الفريق على توصياته التي تتسم بعمق البصيرة وبطابعها العملي.

إن جامايكا توافق تماما على أن توفير مساندة سياسية ومالية أقوى للمنظمة، كوضع المعايير الخاصة بالانتشار السريع وتحسين المساندة التقنية لعمليات السلام، هي أمور جوهرية. وتوصيات فريق الإبراهيمي جديرة بنظرة جادة وفاحصة، ونحن نأمل أن تكون موضع معالجة كاملة خلال دورة الجمعية العامة هذه.

وأود أن أنوه بما جاء في تقرير الإبراهيمي من تركيز على موضوع منع النزاعات المسلحة، حيث أن وفدي يعتقد أن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات جديرة بانتباه أساسي، وتمثل النهج الأشد فعالية لتحقيق السلم والأمن المستدامين.

وفي هذا السياق ساند وفدي مساندة كاملة نداء الأمين العام في العام الماضي إلينا، للتحرك نحو الأخذ بـ ''ثقافة المنع''، حيث أننا نعتقد أن منع الصراعات ينبغي أن يكون النقطة الرئيسية التي يقع عليها التركيز في صيانة

السلم الدولي. إن المجتمع الدولي يجب عليه أن يحول ثمار الحوار بشأن منع الصراعات إلى خطوات فعالة في القرن الحادي والعشرين. والتفحص المتروي للأسباب الجذرية للصراعات سيبين أن الإجابات لن تكون سهلة. وهناك مبادرات حاسمة، مثل الحركة التي قام بها مجلس الأمن في تحديه بجرأة العلاقة الوخيمة بين التراع المسلح والاتجار غير المشروع بالماس والموارد الطبيعية الأخرى، تشير إلى نهج جديد أشد انتظاما في منع الصراعات.

وخلال ترؤس جامايكا لمجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠٠٠ جرى نقاش مفتوح عن منع الصراعات المسلحة أتاح للأعضاء وغير الأعضاء بالمجلس أن يناقشوا من جديد ويتبينوا المبادرات العملية لتعزيز دور المجلس في منع الصراعات. وقد نوه البيان الرئاسي الذي صدر عقب النقاش بالحاجة إلى تفحص متعمق للقضية، وتضمن تكليفا بوضع تقرير سيقدمه الأمين العام في أيار/مايو ٢٠٠١.

والموضوع الآخر الذي يود وفدي أن يتناوله في هذا الوقت هو حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ففي ٢٥ أيلول/سبتمبر، توقف العاملون بالأمم المتحدة وأعضاء الوفود لحظات للاحتفال السنوي بيوم الموظفين. ومن أسف أن ذلك كان تذكيرا تعيسا بأنه خلال السنة الماضية فقد ما يناهز ٦٥ من حفظة السلام والموظفين المدنيين بالأمم المتحدة حياتهم أثناء تأدية واجباتهم.

إن وفدي يشعر بقلق عميق بشأن استمرار الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، وإننا نذكر بأسف عميق المصرع الوحشي الذي حدث أخيرا لموظفي ممثل الأمم المتحدة السامي للاجئين في تيمور الشرقية. إن الأخطار المستمرة التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة في الميدان تسلط الضوء على الإلحاحية التي يجب أن تعالج بها سلامة هؤلاء الأشخاص وأمنهم. ومما يثير القلق أن أطرافا في الصراعات المسلحة ماضون في تجاهل قواعد القانون الإنساني الدولي، وفي وضع أرواح موظفينا في خطر. ولا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة الدعاوى على المسؤولين عن العنف ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها ولمحاكمتهم.

إن المجتمع الدولي يجب أن يعزز، كموضوع ذي أولوية، المعايير الإنسانية الدولية ومعايير حقوق الإنسان. إن اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها هي إسهام هام في النظام القانوني لحماية العاملين في المجال الإنساني. ولما كان هذا الموضوع يدور بخلد رئيس وزراء جامايكا فقد قدم، خلال قمة الألفية، وثيقة انضمام جامايكا إلى تلك الاتفاقية الهامة. لكننا نعتقد أن نطاق تطبيق هذا الصك ينبغي توسيعه كي يشمل الموظفين المعينين محليا وغيرهم من الموظفين غير المشمولين في الوقت الحاضر بالاتفاقية.

إن استهداف الموظفين العاملين في الشؤون الإنسانية وفي حفظ السلام غير مقبول ونحن نؤيد اتخاذ تدابير لتحسين سلامة الموظفين، ولتدبير مزيد من التدريب لجميع العاملين في بعثات إنسانية وبعثات حفظ السلام. وتقع على كل دولة عضو مسؤولية أن تساهم في هذه العملية. فبدون موظفين للأمم المتحدة مستعدين للخدمة في الحالات الخطرة، لن يسير عمل المنظمة قدما.

ختاما نثني على الأمين العام على زعامته الفذة للمنظمة ونشكره على الأفكار المثيرة للتفكير، الواردة في تقريره المعنون ”المصير المشترك: تصميم جديد“.

السيد مواكا واغو (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تثني تترانيا على الأمين العام لتقريره عن أعمال المنظمة. ونحن نصفق للنظرة التي يرى بها المنظمة، والتي تحدد دورها الأساسي بأنه النهوض بالعمل المشترك لمواجهة التحديات التي تجابه إنسانيتنا المشتركة. وقمة الألفية التي

اختتمت منذ حين وجيز إنما هي تأييد لتلك الرؤية. إن مداولات القمة والإعلان الذي أقر، كانت كذلك دفاعا عن الدور الجوهري للمنظمة في وضع وتحديد وتفصيل جدول أعمال عالمي. إن الأمين العام والأمانة العامة كان لهما دور هام في هذا الصدد ونحن نثني عليهما وإن كنا ندعو إلى تفان جديد أقوى مما كان، لتنفيذ جدول الأعمال الذي وضعناه لأنفسنا.

إننا لا نرغب في التعليق على التقرير بجملته. فقد قام غيرنا بذلك، ونحن نشاطر كثيرا من الشواغل التي أثيرت، لا سيما الشواغل المتعلقة بالعزم على تعزيز عمليات السلام على النطاق العالمي.

وسينصب تركيزنا على أفريقيا. فالنهوض بسلم دائم يجب أن يمضي يدا بيد مع السعي إلى النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. إن هذا التحدي تحد حرج لأفريقيا. غير أننا نعتمد على الأمم المتحدة كي تتولى زمام الزعامة في مساعدة أفريقيا. وبينما نعرف أن التحدي هو في المقام الأول تحدينا نحن، إلا أن المساندة الدولية جوهرية. وهذا يقتضي تكوين شراكات مع الدول الأعضاء الأخرى ومع المجتمع الدولي. فأفريقيا التي تعيش عيشا سلميا مع نفسها وتعتمد على نفسها ستقدم، في خاتمة المطاف، إسهامات كبيرة للسلم والتنمية العالميين.

إن الفقرة ٢٣١ من التقرير تذكر ما يلي:

”التدخل الأفقي والرأسي للأمم المتحدة في أفريقيا غير عادي“

التدخل إنما هو تدليل على درجة الالتزام بالتنمية الأفريقية. ونحن نقدر أن أفريقيا تحمل نصيبها من المسؤوليات. والواقع أن الكثير يجري إنجازه في جميع الدوائر.

إن ما تحتاج إليه أفريقيا الآن هو التزامات محددة بإيجاد شراكة جديدة. ويطيب لنا أن القمة والإعلان الذي أقرته، قد انطويا على التزام سياسي جديد رفيع المستوى لتنمية أفريقيا. وعلى المنظمة والأمين العام الآن أن يسترعيا الرأي العام العالمي إلى التحدي الجديد الماثل في مساعدة أفريقيا على التزود بالأدوات اللازمة للمنافسة في الاقتصاد العالمي.

وعلى المنظمة أيضا أن تأتي بمزيد من الأدلة على التزامها بالسلام والتنمية المستدامة في أفريقيا، بإعطاء زخم لتعاملها مع الموضوعات التي تعرقل تنافسية أفريقيا. والموضوع الذي ينبغي معالجته يشمل ضعف تدفقات الموارد والتوصل إلى الأسواق والتخفيف من المديونية، ونقل التكنولوجيا، ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

وفيما يتعلق بالتوصل إلى الأسواق، فبينما تسعى أفريقيا إلى زيادة إنتاج سلعها وخدماتها، فإنها تحتاج إلى وصول منتجاتها على نحو حر وغير معوق إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

ونرحب بأن هناك وعيا دوليا أكبر بالحاجة إلى معالجة مشكلة الديون. وفي هذا الصدد فإن المبادرة المعززة التي هي مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إنما هي حركة محبذة، غير أن الحاجة تدعو إلى مزيد من العمل لتمكين مزيد من البلدان – خصوصا أقل البلدان نموا – من أن تصبح مؤهلة للتمويل الذي تقدمه المبادرة المذكورة. وبالإضافة إلى ذلك لا بد من إيجاد حل شامل ودائم لهذه المشكلة.

إن الأمين العام أثار مسائل أساسية تتعلق بتعقيد مسألة منع الصراعات وحلها. وفي هذا الوقت الذي تنال فيه المنظمة تمويلا أقل مما ينبغي، أصبحت التعقيدات أثقل وطأة. بيد أن بعض الصراعات لا يعقدها إلا ما لدى المنظمة نفسها من شعور بمحدوديتها. ونحن نرى أن تطبيق السياسات والقرارات على نحو متعادل سيسهم كثيرا في تلقين شعور

بالثقة في المنظمة. وينبغي تفادي استعمال نظام الكيل بمكيالين مهما كان الثمن.

ونعي وعيا حادا بالحاجة إلى حماية حفظة السلام المنتشرين في الميدان. إن المآسي الحديثة العهد في سيراليون إنما هي تذكرة تعسة بالمخاطر التي تواجه عمليات حفظ السلام. ولذا فإن الحرص له ما يبرره. وهنا أنضم إلى الذين نادوا بالتزام دقيق بالقواعد التي تحكم نشر القوات في حالات الصراع. ولكن لا توجد حالتان يمكن أن تعاملا بالتساوي. وعلى غير ما حدث في عملية سيراليون، فإن جميع الأطراف في صراع جمهورية الكونغو الديمقراطية قد دعوا، بل استحثوا، نشر قوات من الأمم المتحدة في الكونغو. وعلى حين أن الحرص له مسوغ، فيما يتعلق بالكونغو، فإننا ندعو إلى إعادة تقييم القرار الذي اتخذ. ففوق كل شيء ينبغي طمأنة شعب جمهورية الكونغو بأن هذه المنظمة تهتم، وأن هذه المنظمة يمكن أن تتغلب على ضغوط مآسيها الماضية في تلك الأراضي لصالح أهداف أسمى هي: السلم والاستقرار والتنمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها.

يشير الأمين العام في الفقرة ١٥٣ إلى عملية هامة: تأكيد مجدد على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، باعتبارها الأساس العالمي لحماية اللاجئين. إنه لا يمكن أن يوجد طريق أنبل من هذا للاحتفال بذكراها السنوية الخمسين. ونحن نأمل أن تكون هذه الذكرى فرصة لتقييم نطاق ظاهرة اللاجئين. فآثار إعادة التوطين، خارج المخيمات، للاجئين الذين لم يختاروا الحصول على جنسية البلدان التي استضافتهم، لا يمكن التمادي في تجاهلها. وبينما يقدر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين أن عدد اللاجئين في تنزانيا على سبيل المثال يقارب نصف المليون، فإن العدد الفعلي للمقيمين في ذلك البلد قريب من المليون. ونحن ننادي بنهج متكامل لمشكلة اللاجئين. فاللاجئون جميعا بالنسبة للبلد المستضيف لهم شأن، سواء أكانوا في المخيمات أو بين الناس.

مع ذلك تبقى جمهورية تنزانيا المتحدة، كما لوحظ في الفقرة ١٤٩، أحد البلدان التي تعاني من آثار النضح الناشئ عن عدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وضيافة شعبنا ليست بغير حدود. وقد حدث أحيانا أن جوزيت تلك الضيافة باتهامات شنيعة وجهتها بلدان المنشأ. وتسامُحُنا في بعض الحالات خضع لاختبار بلغ أقصى مداه. وإذ نعيد تكريس أنفسنا لاتفاقية ١٩٥١ يجب علينا أيضا أن نكرس أنفسنا لمسلك من التدابير لا يعالج فقط الأسباب الجذرية بل يضاعف أيضا من جهود حفظ السلام التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية. وريثما يتم ذلك أنتهز هذه الفرصة لأدعو إلى مزيد من المساعدة للاجئين وكذلك للبلدان المستضيفة.

ختاما نلاحظ أن الأمين العام يعّرف، في الفقرة ٢٧٣، إقرار سيادة القانون في الشؤون الدولية بصفته أولوية مركزية. ومن أجل مصداقية المنظمة ومشروعيتها، يتحتم إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه. إن أغلبيتنا لا يستطيعون أن ينادوا تكرارا وبدون جدوى بتوسيع عضوية مجلس الأمن، دون أن يثير ذلك، عند نقطة ما، تساؤلا خطيرا حول مصداقية المنظمة كأحد المنادين الرئيسيين بسيادة القانون.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يسعد وفدي أن يرى أن الفرصة أعطيت في هذه السنة للأمين العام، كما حدث في السنوات الثلاث الماضية، لعرض تقريره على عمل المنظمة في مستهل المناقشة العامة. وهذا التدبير محبذ وينبغي أن يستمر في المستقبل.

ويسعد وفدي بصفة خاصة أن التقرير هذا العام ميّز المسائل التي يمكن أن تتحدى المجتمع الدولي خلال السنوات

القادمة. وكان وفدي قد طلب من الأمين العام إيلاء عناية باقتراحنا في هذا الصدد.

إن تقرير الأمين العام في هذه السنة وثيقة يمكن قراءتها، وتحتوي على صورة واسعة، مقدمة بطريقة يرتاح إليها جدا من يطالعها، للأنشطة المختلفة التي كلفت بها الهيئة العالمية. وكان تركيز القضايا الموضوعية والقضايا المتعلقة بالإصلاحات المؤسسية متوازنا كما ينبغي، وهذا يسترعي الانتباه إلى أن كلا الجانبين يقتضيان أن تبحثهما الدول الأعضاء بحثا كاملا وعميقا حتى تكون الأمم المتحدة فعالة وتعمل بكفاءة.

إن بنغلاديش تجد فائدة خاصة في أن يقوم الأمين العام بتقديم تقييمه الذاتي وأن يقترح طرائق يستطيع المجتمع الدولي أن يعمل بها معا في سبيل تحسين معيشة الناس المتأخرين في وهدة التخلف. ويوافق وفدي الأمين العام على أن الأمم المتحدة، في كثير من مهامها السلمية، مكلفة بشيء لا يقل عن المساعدة على إعادة بناء المجتمعات الممزقة، وأن هذه الإعادة تكاد تبدأ من الصفر.

تؤمن بنغلاديش بأن حفظ السلام في سياق أوسع إنما هو أداة فعالة لمنع الصراعات. ونحن نعتقد بقوة أن عمليات حفظ السلام ينبغي القيام بها فقط تحت قيادة سياسية شفافة، وبموجب صلاحية محددة بدقة، مسندة للأمم المتحدة، وتحت إمرة قيادة فعالة ونظام رقابي متين. وفي هذا السياق نتطلع إلى النظر في التوصيات التي وردت في تقرير فريق الإبراهيمي (A/55/305).

ويرى وفدي أن من أنسب الأمور أن ينادي الأمين العام بالانتقال من ثقافة قائمة على رد الفعل إلى ثقافة قائمة على الوقاية. ونعتقد أيضا أن ذلك سيكون مجديا جدا من ناحية التكاليف، سواء التكلفة البشرية والتكلفة المالية. ومما يشجعنا أن نعلم أن إدارة الشؤون السياسية بمنظومة الأمم المتحدة أنشأت فريقا للوقاية من الصراعات، كي يراقب حالات الصراع التي يمكن أن تتطلب خطوات وقائية.

ونرحب بالعناية التي أولاها الأمين العام للكوارث الطبيعية، وكذلك للصراعات العنيفة، باعتبارها جميعا أحداثا تنطوي على تحديات خطيرة للأمم المتحدة. وتركيزه على المبادئ الأساسية للغاية: مبادئ تعددية الأطراف والأخلاقيات الإنسانية، أمر له ما يبرره تماما في هذا السياق.

التفويض الصادر من الأمم المتحدة من أجل التنمية له أهمية خاصة لبنغلاديش. فنحن مرتاحون إلى أن ما يلزم من عناية قد أعطي لهذا الجانب في الفصل المعنون ''التعاون من أجل التنمية'' من التقرير. ومما يسعد وفدي بصفة خاصة أن يرى أن الأمين العام، في هذا الفصل، قد ركز على القضاء على الفقر على النطاق العالمي، ووصفه بأنه أهم هدف في التنمية للأمم المتحدة.

وفي القسم المتعلق بتضييق الفجوة التكنولوجية الرقمية، كانت ملاحظة الأمين العام عن سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء أمرا جديرا بالثناء. ونحن نؤيد الأمين العام ونشجعه على أن يتخذ خطوات نحو تضييق الفجوة التكنولوجية الرقمية.

ويسعد بنغلاديش الاهتمام الكبير جدا الذي أولِي للخضوع للمحاسبة وللإشراف في ذلك التقرير. ونشجع على مواصلة ذلك في المستقبل. إن رصد عملية الإصلاح وما ينشأ عنها من تحسينات في العمليات يتطلب انتباها دقيقا من الدول الأعضاء، وينبغي تقديم تقارير عنه بانتظام وبطريقة شفافة.

وترحب بنغلاديش بتركيز التقرير على فكرة أن السلام والتنمية وحقوق الإنسان أمور متشابكة. والمجتمع الدولي نُبِّه إلى حتمية مراعاة جانب حقوق الإنسان في الأنشطة والمبادرات التي يقوم بها. ونود أن يكرس الأمين

العام بعض المساحة في التقارير المستقبلية لتغطية الأنشطة المتعلقة بتعزيز ثقافة السلام، مع الربط بصفة خاصة بين تلك الثقافة والمبادرات الجارية في مختلف أنحاء العالم التي يشارك فيها المجتمع المدني بأسره.

ختاما أود أن أثني على الأمين العام مرة أخرى على تقريره الجيد التوازن. ونحن نعتقد أن مقترحات الدول الأعضاء وأفكارها، كما تبدت في هذه المناقشة، سوف تظل صورتها تنعكس في التقارير التي يقدمها الأمين العام في المستقبل.

السيد عليموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أعرب عن شكري للأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/55/1). إن تقريره يغطي طائفة واسعة وعميقة من المشكلات التي تواجه الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. ثم إن الأمين العام لا يكتفي بإثارة المسائل ولكنه يقدم أيضا لنا رؤيته للتعاون على مدى المجتمع الدولي كله، في سبيل تحسين حياة الذين يعيشون على الأمل وحده.

هذه الوثيقة الهامة والأساسية تعطينا زخما إضافيا ومفيدا لكفالة فعالية عمل هذه الدورة للجمعية العامة، التي تنعقد عقب قمة الألفية. وتلك القمة كانت حدثا لم يسبق له مثيل من حيث مستوى التمثيل فيه ومداه. وكان علامة على الطريق بسبب أهميته السياسية. فهذا التجمع من زعماء العالم لم يؤكد أن الأمم المتحدة سوف تبقى نقطة التركيز الأساسية لتسيير دفة الشؤون الدولية في القرن الحادي والعشرين فحسب، بل عزز كذلك بغير شك دور الأمم المتحدة وسما بدورها إلى ارتفاعات جديدة في عالم اليوم.

إن طاجيكستان منذ انضمامها إلى المنظمة أعطت أولوية لتعزيز دور الأمم المتحدة المحقق للاستقرار، وساندت إصلاحها الرشيد حتى تستطيع أن تستجيب بسرعة وبطريقة مناسبة لما يحدث في عالم اليوم. لقد ساندنا بناء قدرة الأمم المتحدة على تسوية الأزمات والصراعات كلما ظهرت. وسنقوم، مع جميع الدول المهتمة بالأمر، بمواصلة تقديم إسهامنا البناء لتعزيز إمكانية هذه المنظمة.

ونتفق مع الأمين العام على أنه لا توجد قضية تحتاج إلى انتباه أكبر وإلى موارد أوسع من التوصل إلى السلم والأمن لجميع البلدان والشعوب. إن الأزمات المتنوعة والمعقدة التي واجهت الأمم المتحدة خلال العقد الأخير تتطلب تحليلا متعمقا للآليات المتاحة حاليا للأمم المتحدة، وتفكيرا حول الطرائق والوسائل الكفيلة بتعزيز فعالية عمليات حفظ السلام في المستقبل.

وفي هذا الصدد يتضمن التقرير الذي أعد بإشراف السفير الأخضر الإبراهيمي، على أساس تحليل موضوعي للخبرة في مجال حفظ السلام، تقييمات واقعية وتوصيات هي وليدة التفكير السديد، ونحن نوافق عليها جميعا. ومن الواضح أن بعثات حفظ السلام ستظل، لوقت طويل، مجالا من أهم مجالات نشاط هذه المنظمة. ففي بعض أنحاء العالم اندلعت نيران حروب جديدة. ويبدو أن صراعات جديدة تنبثق من رماد الصراعات القديمة، وبعض هذه الصراعات استمر عقودا من الزمان دون أن يسوى. إن ألم الشعوب وعذابهم يقتضيان أن يقوم المجتمع الدولي بعمل أقوى في سبيل مساعدتهم.

ونحن إذ ننادي بمزيد من تعزيز إمكانيات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، نعتقد أن حفظ السلام ينبغي أن يكون قائما على الاحترام الكامل لسيادة البلدان ولسلامة أراضيها. وينبغي أن يكون حفظ السلام موقوتا في أوانه الصحيح ومناسبا ومركزا على تنظيم خطوات جماعية يتخذها مجتمع الأمم.

ويجب ألا ننسى أن مجلس الأمن وحده له دون سواه حق الترخيص، بالنيابة عن المجتمع العالمي، باستعمال القوة في سبيل صون وإعادة السلم والأمن الدوليين.

ونحن نعتقد أن القانون الدولي يجب أن يسود مهما كانت ظروف أية أزمة. وتسوية الصراع في طاجيكستان بوسائل سياسية ودبلوماسية تحت رعاية الأمم المتحدة، تعطي مثالا واضحا جدا على ما تتمتع به المنظمة من إمكانية كبيرة على تسوية الأزمات. وفي رأينا ينهض ذلك مثالا على ما قاله الأمين العام بشأن الأهمية المتنامية للدبلوماسية الوقائية وبشأن الحاجة إلى تعزيز ثقافة الوقاية من الصراعات. ونحن نوافق على رأي التقرير بأن طبيعة الصراعات نفسها قد تغيرت. فالمال القذر الذي يكتسب من خلال الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات كثيرا ما يوقد نار الصراع. وتشاطر طاجيكستان شواغل الأمين العام، وستبذل قصاراها لمساندة الجهود الرامية إلى مكافحة العمليات غير المشروعة من زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها وسوء استعمالها – التي ترتبط أيضا بالإرهاب.

وفي هذا السياق تكتسي خطة العمل الإقليمية، التي أقرها في منتصف أيلول/سبتمبر فريق الستة زائد اثنين بتأييد من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، أهمية كبيرة. إن التهديد بالمخدرات، الذي مصدره أفغانستان، على منطقة آسيا الوسطى، بلغ من الخطورة حدا لا يسمح لأي دولة أن تكافحه بمفردها بسبب مداه وطابعه العابر للحدود. ونحن نعتقد أن تنفيذ هذه الخطة، بمساندة مستمرة قوية من المانحين الرئيسيين، يكون من شأنها أن تسهم إسهاما حقيقيا في تعزيز جدوى الجهود الدولية المتضافرة للوقوف في وجه تهديد المخدرات المتزايد. والأمين العام يبين هذه النقطة في تقريره.

ويكتب الأمين العام أيضا في تقريره حول الجوانب المختلفة للعولمة. إننا جميعا نتمتع، بدرجات متفاوتة، بمنافع العولمة مثلما نعاني مما أتت به من مشكلات. ونتفق مع التقرير على أن العالم النامي كله تقريبا قلق بشأن عواقب العولمة. وتعتقد طاجيكستان بأن الأمم المتحدة عليها أن تفعل المزيد لإيجاد طرائق لتضييق الخليج الذي ينشأ في التنمية بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وسنقوم بنشاط بالتحضيرات للحدث الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات والمعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد عام ٢٠٠١، والذي يشير إليه التقرير. ونرجو أن نتمكن، خلال عملية التحضير، من التقدم نحو حل المشكلات المتصلة بعبء المديونية المفرط الذي ينوء بكلكله على البلدان النامية، التي عانى كثير منها في الفترة الأخيرة من صراعات وكوارث طبيعية مدمرة. إن طاجيكستان ترحب بزيادة اهتمام الأمين العام ومجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية بهذا الموضوع.

إن حكومتي تعتقد أن تخفيف عبء الديون سوف يفرج عن موارد داخلية يحوّل استعمالها إلى التربية والعناية الصحية ولمعالجة جرائر الصراعات بعد فضها، وفي معالجة القضايا البيئية وفي التدارك الفعال للكوارث الطبيعية.

ونرحب بالتركيز الشديد على القضايا البيئية. لقد أنجز قدر كبير من العمل في السنوات الأخيرة بشأن هذه القضايا كما يسرد التقرير ذلك بالتفصيل. وإن المدى الواسع للمشكلات التي لمسها التقرير جعل من المتعذر على الأمين العام أن يعالج تفصيليا موضوعا ذا أهمية متنامية هو موضوع الماء العذب. فمن المسلَّم به أن الماء هو الحياة، وسوف يمثل أحد التحديات الرئيسية للعالم كله خلال القرن الحادي والعشرين. واليوم هناك أكثر من مليار إنسان لا يملكون إمكانية التوصل كما ينبغي إلى المياه الصالحة للشرب؛ ويموت خمسة ملايين إنسان كل عام من الأمراض التي

يحملها الماء. وهذه المشكلة موجودة في جميع القارات. ويمكن إن يقال إن نصف موارد العالم من الماء قد استنفدت فعلا. فإذا لم يبذل جهد واسع للتعامل مع مشكلة الماء، يمكن أن تصبح هذه المشكلة مصدرا رئيسيا للصراع. وسيكون من المتعذر بحلول عام ٢٠٥٠ الوفاء باحتياجات أكثر من نصف سكان العالم من الماء العذب. ولن نستطيع إلا بالعمل سويا أن نحل هذه المشكلة. إن توقيت المحفل العالمي الثاني للمياه الذي عقد هذا العام في لاهاي، لم يأت عرضا، فماء الشرب ينبغي أن يتاح لكل الناس بسعر يطيقونه. وهذا من ضمن أهداف الأمم المتحدة؛ وهو مفتاح لحل كثير من القضايا.

ولن نتكلم الآن عن جميع الشؤون التي لمسها التقرير، بل سنذكر آراءنا أثناء المناقشة التي تتناول كل بند على حدة من بنود جدول الأعمال.

واسمحوا لي أن أختم كلامي بإعادة تأكيد مساندتنا الكاملة لعمل الأمين العام. إن طاجيكستان تعتقد اعتقادا راسخا بأن الأمم المتحدة لازمة لزوما مطلقا. فلديها القوة الكبيرة والإمكانيات الواسعة. ونعتقد أن الجهود المشتركة من أعضاء الأمم المتحدة سوف تعزز المنظمة وتمكنها من تحقيق تلك الإمكانيات. إن آمال وتطلعات شعوب العالم مركزة على الأمم المتحدة.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/55/1) الذي ينم عن بصيرة نافذة. إنه وثيقة شاملة تعطينا نظرة عامة عن دور الأمم المتحدة في التعامل مع آلاف الموضوعات التي تمثل شواغل للدول الأعضاء واهتماماتها، إلى جانب مقترحات في سبيل مزيد من تعزيز أداء المنظمة وتحسين كفاءتها.

يوضح التقرير أن الأمن يظل الشغل الشاغل للمجتمع الدولي، إذ تستمر الصراعات الطويلة النفس وتندلع صراعات أخرى كثيرا ما تحمي وطيسها الاختلافات العرقية والدينية ويمون أوارها الاتجار غير المشروع بالأسلحة. هذه تحديات كبيرة للسلم والأمن الدوليين. ولذلك تقوم حاجة واضحة لزيادة الآليات العالمية والإقليمية للوقاية من الصراع. ومما يسعدنا في هذا الصدد أن نلاحظ ما اتخذ من خطوات حتى الآن وما ينظر فيه من خطوات لتوقي اندلاع الصراعات المسلحة في المستقبل.

إن حفظ السلام وصنع السلام أصبحا الآن أشد تعقيدا وأعز مطلبا. وقد أدى ذلك إلى استعراض رئيسي قام به الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، الذي يرأسه السيد الأخضر الإبراهيمي، وتوصيات هذا الفريق جديرة بتفحص جاد منا بقصد الإتيان بمزيد من تعزيز تلك العمليات. ونظرا للدور الذي لا غنى عنه للمنظمة في تلك الأنشطة، أصبح من المحتم البحث عن طرائق ووسائل تكفل لها سندا ثابتا في مجال السوقيات والتمويل. إن جميع جوانب أنشطة الأمم المتحدة واجهت مصاعب مالية في السنوات الأخيرة، غير أن أي نشاط منها لم يواجه مصاعب خطيرة مثل المصاعب التي واجهتها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومما لا شك فيه أن الترتيبات الجارية لتمويل تلك الأنشطة غير وافية وغير موثوق بها. فهي تضع أثقل الأعباء على البلدان النامية التي تسهم بجنود منها، وهذا أمر يثبط المشاركة. وستعترف إندونيسيا اعترافا كاملا بأن تنفيذ توصيات الفريق المشار إليه سيكون، إلى حد بعيد جدا، رهنا بإتاحة موارد إضافية وبحل مسائل أخرى عديدة مترابطة. ومما له الأهمية ذاتها، ألا تكون عمليات حفظ السلام دخيلة أو تدخلية بطبيعتها.

وأثير هذا الموضوع من جديد في تقرير الأمين العام، الذي اعترف بأن كثيرا من الدول تشعر بقلق خطير

ومشروع إزاء التدخل مهما كانت أسبابه. وعلى ذلك فإن مسألة التدخل الدولي ما زالت موضوعا تتضارب فيه الآراء، إذ أنه يمس الموضوع الحرج المتمثل في التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول. وقد نوهت المناقشات التي جرت حديثا بالمسافة البعيدة التي تفصلنا عن إدراك توافق في الآراء. غير أن تلك المداولات قد آذنت ببداية حوار سليم، وركزت انتباهنا على توفير أفضل عناية في أوقات الطوارئ الإنسانية. ومن وجة نظر إندونيسيا لا يمكن للأمم المتحدة أو لأي منظمة أخرى أن تقدم المساعدة الإنسانية إلا بناء على طلب بذلك من الدولة المعنية، أو على الأقل بالموافقة الصريحة من تلك الدولة. أما التفكير في أي مسلك آخر، فيكون تهديدا لأساس الأمم المتحدة نفسه، التي طالما ساندت قدسية سيادة الدولة باعتبارها أمرا جوهريا للأمن والتعاون الدوليين.

إن وفدي، بوصفه مساندا منذ وقت بعيد للأخذ بنهج إقليمي في نزع السلاح، يسعده أن يلاحظ أن التقرير قد اعترف بصحة هذا النهج. وبصفة عامة نعتقد أن النهج العالمي والنهج الإقليمي معا في موضوع نزع السلاح يكمل أحدهما الآخر، وينبغي إعمالهما في وقت معا.

وفيما يتعلق بالموضوعات الأخرى المتعلقة بنزع السلاح، والتي يتبينها التقرير، فالسبب الحقيقي للمأزق هو النهج غير المقبولة التي اتخذها بعض البلدان في عصر ما بعد الحرب الباردة. ومن الجلي أنه إذا أريد تحقيق توقعات المجتمع الدولي، فلا بد من السير في مفاوضات يحدوها التزام سياسي جاد من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولقد أثيرت باستمرار تساؤلات حول تقيد تلك الدول بالوفاء بالتزاماتها. والتحدي اليوم، وفي المستقبل، هو كفالة التنفيذ الكامل لجميع أحكام جميع المعاهدات، من جميع الدول الأطراف فيها.

وموضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، الذي أشار إليه التقرير، قد أصبح ذا طابع مستعجل في حقبة ما بعد الحرب الباردة، إذ بات المدنيون فيها أهدافا مقصودة. وإن ربط الأطفال بالعنف أمر يؤسى له، ومرده، بدرجة عالية، إلى أن هذه الأسلحة متاحة، وقد عرض ذلك للخطر سلامة المجتمعات وأمن الدول. واتخذت حتى الآن مبادرات مختلفة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لكبح التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة. ونجاح المؤتمر الدولي القادم سيكون مرهنا بحل طائفة متعددة من الموضوعات المترابطة، بما فيها: الأسباب الجذرية للتراعات، وتحكم الدولة في شؤون الأمن، وتوريدات السلاح والأنشطة غير المشروعة، والربط بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وبين الاتجار غير المشروع بالمخدرات وبين الإرهاب، وإعادة دمج المحاربين السابقين في قوات مسلحة موحدة، وتدابير بناء الثقة.

لقد لمس التقرير كذلك الوقع الضار للعقوبات على المدنيين في البلاد المستهدفة والدول المجاورة، التي تتضعضع علاقاتها التجارية وتجارتها، بدون تعويض وبما يؤذي اقتصادها. والعقوبات هي أدوات فظة، وعندما تفرض بلا نهاية، لا تكون ذات فائدة في تحقيق أهدافها. فينبغي إخضاعها لاستعراض دوري وإنهاؤها عندما تدرك أهدافها. ومثل هذا النهج من شأنه أن يكفل المساندة في المستقبل لفرض الأنظمة العقابية وتنفيذها. وتعتبر إندونيسيا أن موضوع المساعدة الإنسانية، سواء في حالات الكوارث الطبيعية، أو حالات الصراع، ينبغي النظر إليه بطريقة متوازنة. فنحن نتفق مع رأي الأمين العام على أن الاستجابة الدولية لحالة النزوح الداخلي لطائفة من الأشخاص ينبغي أن تصمم في تعاون مع حكومة كل بلد متضرر بهذه الحالة. وبالإضافة إلى ذلك فمن رأينا أن القاعدة الأساسية للسياسة هو أن مسؤولية الاستجابة الإنسانية تقع قبل كل شيء على

عاتق الحكومة الوطنية، وأنه ينبغي أن تكون هذه المساعدة قائمة على أساس طلب من الحكومة المعنية، مع الاحترام الكامل لسيادة الدولة.

ويود وفدي أن ينوه بالتقدم الهام الذي أحرز في تحسين التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة في استجابتها للطوارئ الإنسانية. فالحالة التي كانت قائمة في موزامبيق في وقت سابق من هذا العام، والتي أدت إلى استجابة فورية من الجمعية العامة وكذلك من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هي مثال على النجاح الذي يمكن تحقيقه باتخاذ الخطوات في الوقت الصحيح.

إن إندونيسيا كانت دائما ملتزمة بتعزيز آلياتها الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وبالمساندة والحماية الفعليتين لحقوق الإنسان على جميع المستويات. ونحن نحيط علما بالتطورات الجديدة في عمل هيئات حقوق الإنسان وفي آلياتها، كما بينها التقرير. وفي هذا الصدد نرى من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن المطلوب في المقام الأول هو أن تستعمل على خير وجه هيئات حقوق الإنسان القائمة، باستعراض إجراءاتها، بقصد تفادي التراكب غير الضروري بين أنشطتها.

وفيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، تتفق إندونيسيا مع الأمين العام على أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة قد توصلت إلى اتفاق حول موضوعات حساسة في مجال التنمية الاجتماعية، وأسفرت عن التزامات بتحقيق التنمية الاجتماعية. وبصفة خاصة كان مما شجعنا الانتباه الذي أولي للموضوعات المستجدة، مثل وقع العولمة واحتمالات المستقبل. وفي هذا الصدد يود وفدي أن يعرب عن رغبته الصادقة في ألا تنتهي الدورة الاستثنائية بوصفها ممارسة بلاغية، بل أن تساعد على إعادة قوة الزخم للتنمية الاجتماعية.

وأخيرا، في موضوع المرأة، ترحب إندونيسيا كذلك بنتيجة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة الخاصة ببيجين + ٥. وبصفة خاصة فإن الأهمية البارزة التي تعطى لموضوع العنف ضد المرأة أمر عزز هذه العملية. ونلاحظ مع ذلك أنه نظرا لما ينبغي أن يعلق من أهمية على القيام بالاستعراضات كل خمس سنوات، كان عقد دورتين استثنائيتين في الشهر نفسه من السنة نفسها أمرا لربما اتسم بالإفراط في الطموح.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقوم، من خلالكم يا سيدي الرئيس بالنيابة، بتقديم تهانئ وفدي إلى الرئيس الجديد لجمعيتنا العامة. ونحن نتطلع إلى العمل معه ومع فريقه، كما سعدنا بالعمل وقدرناه مع خلفه.

وأود كذلك أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى التي أعربت عن تقديرها للتقرير الممتاز للأمين العام الوارد في الوثيقة A/55/1. إن هذا التقرير يتضمن بيانا بليغا عن كيفية قيام الأمم المتحدة بمواجهة التحديات الرئيسية خلال العام الماضي، في عملها على إدراك السلم والأمن المستدامين.

والواقع أنه من خلال إسهاماتنا في عمليات الأمم المتحدة للسلام وخصوصا من خلال التزامنا بإرسال جنود وخبراء مدنيين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. نتفهم قليلا المدى والتعقيد اللذين تتسم بهما الأنشطة التي تبذلها اليوم الأمم المتحدة. ومن الجوهري أن ننضم جميعا إلى الأمين العام في المساعدة على تعزيز قدرات المنظمة في هذا الميدان، بما في ذلك البت في التوصيات الرئيسية الصادرة عن فريق الإبراهيمي.

إن الأمين العام قد لاحظ أن كثيرا من الموضوعات التي تحيط بالتدخل الإنساني والسيادة الوطنية، التي أثارها

للمرة الأولى في العام الماضي، لا تزال بغير إجابة. وانطباعنا الذاتي أنه يوجد بعض الاستقطاب بين الأعضاء، ينبغي تركه جانبا إذا أريد لتلك المنظمة أن تسير قدما. غير أن المناقشة تثير موضوعات هامة تتطلب تفكيرا بعناية، ونعتقد أن من الجوهري العمل على تحقيق توافق في الآراء بشأن تحسين الطرائق المتخذة في التعامل مع حالات يحدث فيها انتهاك على نطاق واسع لحقوق الإنسان المقبولة عالميا. وفي الوقت نفسه لا نرى تضاربا كامنا بين التدخل والسيادة الوطنية، إعمالا لميثاق الأمم المتحدة. فالفقرة ٧ من المادة ٢، من الميثاق تجعل من الجلي أنه توجد ظروف لا تملك فيها الدول الأعضاء دون سواها الولاية على شؤونها الداخلية، خصوصا في حالة التدابير التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق. وبعبارة أخرى يقضي الميثاق بأن التدابير الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يمكن أن تجب سيادة الدولة. فالسيادة الوطنية ليست إذن أمرا مطلقا.

وإذا كان هناك مجال جديد ينبغي فتحه في سبيل تحسين قدرة المنظمة على الاستجابة، على نحو أشد فعالية، فمن الأرجح أنه يوجد، جزئيا على الأقل، في نطاق اختصاص مجلس الأمن، الذي عليه واجب تحديد التهديدات للسلم أو الانتهاكات التي يتعرض لها. وقد تبين أن العائق الرئيسي، كما نراه، الذي يعرقل قيام مجلس الأمن بالاضطلاع بعمل متضافر لمحاولة وضع حد لانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحالات الحديثة العهد في رواندا وكوسوفو، إنما هو عائق في عمليات المجلس في اتخاذ القرار وإني أشير هنا بالطبع إلى حق النقض، الذي يمكن به أن تحبط باستمرار إرادة أغلبية أعضاء المنظمة. وكما نعرف، فإن حق النقض حاضر باستمرار في مفاوضات المجلس، حتى إذا كان استعمال هذا الحق رسميا أقل منه في هذه الأيام.

إن الأمين العام يشير في تقريره إلى التطورات في منطقة المحيط الهادئ الجنوبي، التي أصبحت فيها الأمم المتحدة أكثر ضلوعا في الآونة الأخيرة، وبوصف بلدي أحد البلدان التي تسهم في فريق رصد السلم في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، أريد أن أثني على العمل الممتاز الذي يقوم به المكتب السياسي للأمم المتحدة، الذي لا يضم سوى ثلاثة موظفين أساسيين، للمساعدة على السير قدما بعملية السلم. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن السلم والازدهار المستدامين لا يمكن كفالتهما في فيجي إذا لم تؤخذ في الحسبان تطلعات جميع شعوب فيجي، بصرف النظر عن العنصر، وما لم يستطع جميع مواطنيها أن يؤدوا دورا هاما في الحياة السياسية والاقتصادية لذلك البلد. وأخيرا يسترعي انتباهنا إلى جزر سليمان، حيث تساعد استراليا ونيوزيلندا، عاملتين مع حكومة جزر سليمان، على وضع الأساس لمحادثات سلام بين جميع الطوائف العرقية.

وأخيرا، قبل أن أترك موضوعات السلم والأمن جانبا، اسمحوا لي أن أعرب عن تأييدنا القوي لملاحظة الأمين العام أن أنظمة الجزاءات في المستقبل ينبغي تصميمها لتوقع أقصى ضغط على الهدف، بغية الامتثال لقرارات الأمم المتحدة، مع تخفيف وقعها على الأبرياء إلى أقصى حد.

ويعالج الأمين العام، في فصله عن التنمية، كثيرا من الموضوعات التي أولاها رؤساء دولنا وحكوماتنا أعلى درجة من الأولوية خلال مؤتمر قمة الألفية. فهو يشير مثلا إلى شواغل بلدان عديدة، خصوصا من العالم النامي، بشأن العولمة. ويهمنا بصفة خاصة أن نعلم أي آلية تدور في خلد الأمين العام لتمكنه من الاضطلاع بالمسؤولية الشاملة التي حمله إياها رؤساء الدول والحكومات بموجب الفقرة ٣١ من إعلان الألفية.

وأخيرا فإن وفدي سعيد جدا أن يرى، من تقرير الأمين العام، أن هناك إصلاحات إدارية هامة مثل وضع الميزانية على أساس النتائج التي تتحقق منها، ستجريها في

القريب العاجل اللجنة الرئيسية المختصة. ونحن نأمل أن يحرز نجاح طيب خلال هذه الدورة بشأن بعض الأعمال التي لم تتم بعد والمتبقية من مجموعة إصلاحات الإدارة التي رسمها الأمين العام في سنة ١٩٩٧. ونلاحظ بارتياح التقدم المشجع الذي أحرز فعلا، خصوصا في المجال المعقد الذي هو مجال الموارد البشرية. إن دوام قيام الموظفين بأداء واجباتهم بجدارة وإدارة الموظفين بكفاءة هما أمر أساسي لنجاح المنظمة. ونعتقد أن الأمين العام قد أعطى، بحق، أعلى درجة من الأولوية لهذا المضمار.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد باكستان أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام كوفي عنان على تقريره المفصل عن عمل المنظمة. ونحن نتفق تماما مع الأمين العام على أن الأوان قد آن لكي نترجم إلى أفعال الالتزامات التي صدرت على مستوى رؤساء الدول والحكومات خلال مؤتمر قمة الألفية. إن هذه الروح هي التي تدفع وفد باكستان إلى التطلع إلى الأمام للعمل في شراكة مع الوفود الأخرى ومع الأمانة، بقصد تنفيذ قرارات مؤتمر القمة.

إن الموضوعين الرئيسيين اللذين سادا المناقشة خلال مؤتمر قمة الألفية كانا السلم والأمن، من ناحية، والتنمية واستئصال الفقر، من ناحية أخرى. وهذان الموضوعان هما أيضا المجال الذي يركز عليه تقرير الأمين العام. وفي رأينا أنهما يمثلان التحديين الأساسيين للأمم المتحدة في الألفية الجديدة. إن السلم الدائم لا يمكن أن يزدهر في غياب التنمية المستدامة. ولا تتحقق التنمية المستدامة في غياب السلام. ويقتضي السلام منع حدوث الصراعات وحل ما يوجد منها.

وإذا ما نظرنا حولنا نستطيع أن نرى أن صراعات جديدة قد اندلعت في أنحاء مختلفة من العالم، بينما هناك نزاعات كثيرة متبقية تدور رحاها. وقد دعا الأمين العام إلى التحول عما أسماه ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. وهي ثقافة مجدية جدا من حيث التكاليف، سواء منها التكاليف البشرية أو المالية. ولا يمكن للمرء إلا أن يوافق على هذا النهج. بيد أنه، كي يكون توقي النزاع فعليا ومصداقيا، يجب تطبيقه في جميع الحالات، وينبغي معالجة الأسباب الجذرية على نحو فعال. وهنا أيضا ينبغي ترجمة الالتزامات إلى أفعال.

مجلس الأمن مكلف، بموجب الميثاق، بأن يساند ويعزز السلم والأمن الدوليين. وهو، في قيامه بأعباء هذا التكليف، يجب أن يعمل بطريقة موحدة، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وقرارات المجلس. فيجب ألا تكون هناك انتقائية، كما لا يجوز استعمال المجلس كمنتدى للتنفيس عن ضيق ببعض صغائر الأمور، فهذا سيؤدي إلى تآكل ثقة المجتمع الدولي بالأمم المتحدة.

ويخول الميثاق أيضا الأمين العام سلطة القيام بدبلوماسية وقائية من خلال استعمال مساعيه الحميدة. ونحن نشجعه على الاستمرار في استعمال تلك السلطة، بقصد النهوض بالتسوية السلمية للتراعات الجارية وتوقي التراعات المحتملة.

وينبغي أن تنظر الجمعية العامة كذلك ليس فقط في تنمية وتعزيز دورها الذاتي في مساندة السلم والأمن، بل كذلك في تعزيز ولاية محكمة العدل الدولية بوصفها آلية محايدة للتسوية السلمية للتراعات.

وكي تضطلع الأمم المتحدة بمسؤولياتها، يجب أن تتاح لها الموارد الوافية على أساس يمكن توقعه، فلابد من تزويد الأمين العام بالأدوات الكفيلة بالتنفيذ الفعال للمهام المسندة إليه في مجالات صنع السلام وحفظ السلام وتوقي الصراع وبناء السلام. وهنا أود أن أعرب عن تقديرنا للسيد الأخضر الإبراهيمي وأعضاء فريقه الرفيع المستوى على

تقريرهم حول الكيفية التي يمكن بها تعزيز قدرة الأمم المتحدة في تلك المجالات الحيوية. ونحن نتطلع إلى أن نتلقى ونناقش خطة الأمين العام للتنفيذ على أساس التوصيات الواردة في ذلك التقرير.

لقد استرعى الأمين العام انتباهنا مرة أخرى إلى ''حيرة التدخل'' مع تذكيرنا بمآسي رواندا وسريبرينتسا. وأتيحت لوفدي فرصة التعليق على مفهوم التدخل الإنساني تفصيليا خلال مناقشاتنا في العام الماضي، وأيضا خلال مناقشاتنا حول هذا الموضوع في مجلس الأمن. وكنا في ذلك الوقت قد دعونا إلى النظر بتفصيل وعناية في ذلك المفهوم. وعرفنا بعض البارامترات الأساسية التي يمكن دراسة هذا المفهوم في إطارها. ولذا فلن أكررها اليوم. بيد أني أود أن أركز على استعدادنا للدخول في مناقشة حول هذه القضية الهامة.

إن الجمعية العامة ومجلس الأمن يجب عليهما تعزيز النظام الدولي الموضوع كي يمنع على نحو فعال ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية. والبلدان المذنبة بارتكاب انتهاكات منتظمة وخطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي والتي تفرض الخضوع على شعب بالبطش، يجب ألا تظل بلا عقاب. إن الممارسة بلا حياء للإرهاب الحكومي والقمع الوحشي ضد شعب للحيلولة دون ممارسته حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، يجب أن يوضع حد لها من خلال عمل دولي متضافر. ومرتكبو هذه الجرائم يجب إجبارهم على احترام مبادئ الميثاق وقرارات مجلس الأمن، وعقابهم على رفض القيام بذلك. فهم لا يستحقون مكانا بين صفوف الأمم التي تربط بينها أواصر المودة والاحترام. والمادة ٦ من الميثاق فيها أحكام تتعلق صراحة بهذه الحالات. وما يظهر في هذا الصدد من كيل منظمتنا بمكيالين في حالات متماثلة حول العالم لا يكون من شأنه إلا أن يقوض سلطة الأمم المتحدة في أعين المقهورين.

وهنا أشير بصفة محددة إلى الحملة التي لا تكل لقمع شعب جامو وكشمير تحت الاحتلال الهندي، حيث نشهد وجه ما يُسمى أكبر بلد ديمقراطي في العالم يتبدى على حقيقته في ملامح من ينتهك انتهاكا صارخا، بدلا من أن يحترم، المبادئ الراسية للديمقراطية، وهي مبادئ يحاول ذلك البلد بلهفة وبدون خجل أن يجعل نفسه بطلا لها. إن استمرار حرمان شعب كشمير من حق تقرير المصير لا يمكن أن تشوش عليه ادعاءات الهند الفارغة بتمسكها بالديمقراطية. إن الأمم المتحدة يجب أن تفي بوعدها لشعب كشمير، الذي كرسته قرارات مجلس الأمن. وموضوع الرهان هنا هو مصداقية وفعالية نظام الأمم المتحدة لفض المنازعات وتوقي الصراع. وفي كفة الميزان هنا السلم والأمن في جنوب آسيا، التي هي اليوم أكثر مناطق العالم تطايرا. والسبب الجذري لكل المشكلات التي تعانيها تلك المنطقة، والتي لها جرائر خطيرة على السلم والأمن العالميين، هو النزاع غير المحلول بشأن جامو وكشمير. إن السلم في هذه المنطقة رهن بتسوية عادلة لهذا النزاع، الذي يمس مصير عشرة ملايين إنسان. وليس هذا النزع نزاعا على الأراضي. وإنما على مصير عشرة ملايين إنسان. كما يرتهن بالتسوية العاجلة لهذا النزاع الذي طال أمده تحقيق الرفاه الاجتماعي – الاقتصادي لربع الجنس البشري الذي يقطن جنوب آسيا.

إن التنمية واستئصال الفقر تحديان يضغطان بقوة متساوية. وبينما نسعى إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجالات حفظ السلام وتوقي الصراع، علينا أن نعزز كذلك التعاون الدولي للنهوض بالتنمية المستدامة وإزالة الفقر على نطاق العالم كله. وكما ذكرت فيما سبق، إن النمو المستدام والمنصف جوهري في سبيل تحقيق السلم والاستقرار الدائمين.

من المتفق عليه بصفة عامة أن العولمة لم تحدث بدون جرائر سلبية ناجمة عنها. فقد وسعت الفجوة الاقتصادية بين

الشمال والجنوب وعمقت الفجوة بين الأغنياء والفقراء. والأمم المتحدة، بوصفها الهيئة العالمية الأشد تمثيلا، تحتل مكانا فريدا لكفالة التساوي بين جميع الأمم والشعوب في الاغتراف من منهل العولمة.

الهيكلة الدولية الراهنة لشؤون المال والتجارة لم تستطع أن تواجه تحديات الإنماء واستئصال الفقر. فيجب على مؤسسات بريتون وودز والمنظمة العالمية للتجارة أن تقوم بإصلاح نفسها وأن تتواءم مع المتطلبات الجديدة للنمو العالمي المستدام.

إن ما حدث من تزايد عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم كله هو إشارة واضحة إلى اختلالات التوازن والتواء التفكير في النظام الحالي العالمي لشؤون المال والتجارة. وقد أكدت الأزمة المالية الآسيوية في ١٩٩٧ استمرار ضعف البلدان الساعية إلى التنمية المستدامة في البيئة العالمية هذه.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية انكمشت باطراد. ومن ناحية أخرى يعاد النظر في برنامج الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة كي تستبعد منها أهداف التنمية المستدامة واستئصال الفقر. وخلال قمة الألفية وافق جميع رؤساء الدول والحكومات على تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون على دولار في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وعلينا الآن أن نأتي بالوسائل والموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف. والحدث القادم الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية سيكون فرصة هامة للدول الأعضاء، مع غيرها من الفاعلين وأصحاب المصلحة المهتمين بالموضوع، لرسم مسار تعبئة الموارد الوافية بالتنمية والتجارة والمساعدة الإنمائية وتخفيف عبء الديون.

إن التنمية المستدامة وحماية البيئة ليستا متنافرتين يستبعد حدوث إحداهما حدوث الأخرى. وإنما يقتضي كل منهما موارد وافية. وإن الالتزامات المعقودة في ريو في عام ١٩٩٢ نحو تعبئة الموارد لا تزال تنتظر التحقيق. وفي غيبة تلك الموارد سيظل هدف حماية البيئة بعيدا عن المنال.

وثورة الإعلام والاتصالات أثمرت كثيرا من الفرص الجديدة. وفي الوقت نفسه أحدثت الفجوة التكنولوجية الرقمية. وهي فجوة لا بد من سدها إذا أريد أن تستفيد الأغلبية العظمى من شعوب العالم من التكنولوجيات الجديدة تلك.

إن البلدان النامية تظل تنوء بعبء الدين الخارجي – وهو عبء ينخر في جهودها لتحقيق التنمية المستدامة. ولا بد من اتخاذ بعض التدابير المبتكرة للتخفيف عن البلدان المدينة. وخلال قمة الألفية اقترح الرئيس التنفيذي الأعلى لباكستان فكرة مؤداها أن الموارد التي تخصصها البلدان المدينة في الوقت الحاضر لخدمة دينها يمكن تحويلها إلى التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، مع التركيز بصفة خاصة على برامجها في التعليم والعناية الصحية والرفاه الاجتماعي.

ويبلغ تحدي التنمية الاقتصادية واستئصال الفقر أشده في أفريقيا، وهو مشفوع بصراعات تتلظى تلك المنطقة على نارها. ولا بد أن يولي المجتمع الدولي انتباها خاصا للحالة الاقتصادية والأمنية القائمة في تلك القارة. وعلى غرار ذلك فإن الحاجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان اللاساحلية، تتطلب انتباها خاصا واستجابات خاصة.

لقد دعا الأمين العام إلى ميثاق عالمي لمواجهة تحديات التنمية وحماية البيئة من خلال التزام القطاع الخاص بـ ”ممارسات سليمة“ يلتزم بها القطاع الخاص تقوم على أساس القيم التي يؤمن بها المجتمع الدولي الواسع. ونحن نعي تماما بالحاجة إلى إشراك القطاع الخاص في شراكات،

ونعترف بها. لكن من الجوهري لهذا الميثاق، كي ينجح، أن يتمتع بثقة الدول الأعضاء.

وفي سبيل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين يجب على الأمم المتحدة أن تتغير كي تعبر عن الطابع العالمي لهذه المنظمة. وهذا صحيح بصفة خاصة في حالة مجلس الأمن، الذي يقتضي الأمر جعله أشد ديمقراطية وتمثيلية وشفافية وفعالية.

تبذل الجهود لخلق الانطباع بأن أغلبية الأعضاء تحبذ تحقيق بضع دول لأطماعها بالتحول إلى قوة عظمى؛ ولكن الحقيقة هي عكس ذلك. فخلال قمة الألفية والمناقشة العامة استمعنا مرارا وتكرارا إلى نداءات من هذه المنصة بالذات لتحقيق الديمقراطية في مجلس الأمن، لا لإنشاء مراكز قوة وامتياز جديدة يكون من شأنها تفاقم الاختلالات الموجودة. إن عملية الإصلاح لن تكتمل إلا بجعل أساليب عمل مجلس الأمن وعملية صنع قراراته متمشية مع مبدأ المساواة في السيادة.

علينا أن ننهض لنواجه المهام التي كلفنا بها رؤساء دولنا وحكوماتنا. وعلينا أن نستجيب بفعالية للتحديات التي تواجهنا. إن إعادة إنعاش الأمم المتحدة وتزويدها بالأدوات الوافية لها هما الطريق الوحيد الذي نستطيع بسلوكه أن نأمل في أن نحقق جماعيا أهدافنا المشتركة.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن امتنانه للأمين العام على تقريره السديد التفكير عن أعمال المنظمة، الذي ننظر فيه اليوم. إن التقرير يغطي طائفة شاملة من القضايا. ونحن سعداء بالتغطية الواسعة وبالمعالجة بعناية لكثير من القضايا الحرجة في هذا التقرير. ونشاطر الأمين العام شواغله في كثير من تلك القضايا، ونتبنى نداءه إلى سرعة بحث وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي عن عمليات الأمم المتحدة للسلام.

وفد ناميبيا يسعده أن التقرير يتناول قضايا هامة، بالإضافة إلى المجالات التي تشغل تقليديا بال الأمم المتحدة، مثل السلم والأمن الدوليين والأنشطة الإنسانية، والتعاون الإنمائي وحقوق الإنسان. وتشمل تلك القضايا سد الفجوة التكنولوجية الرقمية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتنمية الاجتماعية، وتحسين أوضاع المرأة، واستئصال الفقر وتمويل التنمية.

وسأقتصر في هذا البيان على أربع قضايا يسلط تقرير الأمين العام الضوء عليها، ولها أهمية خاصة لوفدي.

نوافق أولا الأمين العام على أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قضية خطيرة من قضايا التنمية. ثم إننا نعتقد أن وباء الإيدز الشامل يمثل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن في القارة الأفريقية، كما اتفق الرأي على ذلك في مناقشة تاريخية جرت مؤخرا في مجلس الأمن حول وطأة هذا المرض الوبيل على الوضع الأمني في البلدان الأفريقية المصابة به. وتوجد كثير من الإحصاءات المروعة تصف الوضع الحقيقي في الميدان.

وحيث أننا سنناقش في الأسبوع القادم موضوع وباء الإيدز الكاسح، ونظرا للدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة، أود فقط أن أقدم بعض التعليقات التمهيدية. بسبب سعة نطاق هذا الوباء أعتقد أن المسلك السوي هو أن تعالج الجمعية العامة الموضوع وتتخذ بسرعة تدابير ملموسة للتصدي لتلك الآفة. بل إن الوقت حان منذ أمد بعيد لقيام هذه الهيئة بتناول الموضوع وتعيين التواريخ المضبوطة للدورة الاستثنائية. ومن الأهمية بمكان كذلك أن تكون العملية التحضيرية والدورة الاستثنائية شاملتين كل العناصر.

يعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن التمويل الكافي ينبغي أن يتوفر للعملية التحضيرية والدورة الاستثنائية على حد

سواء. وذلك يقتضي من جميع الدول الأعضاء التزاما سياسيا قويا، وأعتقد أن هذا الالتزام يجب إبداؤه في اللجنة الخامسة في موعد قريب.

ثانيا، إن التنمية واستئصال الفقر قضيتان لهما أهمية هائلة للأمم المتحدة ولجميع البلدان فرادى. ويقدر وفدي العرض الوجيز لهذا الموضوع في تقرير الأمين العام، في سياق العولمة وغيرها من التحديات التي تواجه البلدان النامية. وترى ناميبيا أن هناك حاجة عاجلة لاستعراض النموذج الأساسي للعولمة نفسها، وإعادة تصميمه. ونحن نتطلع إلى فرصة قريبة لمزيد من مناقشة هذا الموضوع.

أما بالنسبة للوقت الحاضر، فنود أن ننوه بأن التنمية واستئصال الفقر ينبغي معالجتهما في سياق الالتزامات التي صدرت عن رؤساء دولنا وحكوماتنا في إعلان الألفية. ثم إن الوفد الناميبي يود أن يشاهد عروة أوثق تربط من الآن فصاعدا بين التزامات إعلان الألفية والحدث القادم الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية.

سوف تشارك ناميبيا بنشاط في التحضيرات لهذا الحدث الدولي الهام، الذي يجب عليه أن يأخذ تماما في الحسبان احتياجات جميع البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك سيكون ذلك الحدث فرصة لإلقاء نظرة جديدة على توصيات والتزامات جميع المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة التي عقدت خلال العقد الماضي. إن الممثلين على وعي بأن كثيرا من التوصيات القيمة التي صدرت عن تلك المؤتمرات لا تزال بدون تنفيذ بسبب نقص الموارد. وجميع تلك الاعتبارات يجب أن توفر نقطة انطلاق ملائمة يبدأ منها عمل اللجنة التحضيرية لذلك الحدث.

لا يزال السلم والأمن الدوليان بعيدي المنال، خصوصا في قارة أفريقيا. وفي هذا الصدد نوافق أشد الموافقة مع الأمين العام على القضايا والمشكلات التي أثارها حول هذا الموضوع في قسم تقريره الذي يعالج حفظ السلام وبناء السلام. وفي هذا الصدد، ينضم وفدي إلى الآخرين الذين تحدثوا قبله في الدعوة إلى دراسة عاجلة لتقرير الإبراهيمي. ونحث أيضا على التنفيذ العاجل لكثير من التوصيات الجوهرية الواردة في ذلك التقرير.

وتشاطر ناميبيا الأمين العام شواغله المبينة في الفقرات من ٣١ إلى ٣٧ من التقرير الذي ننظر فيه. بيد أنه، كما ذكر وزير خارجية ناميبيا السيد ثيو - بن غوريراب أمام الجمعية خلال المناقشة العامة:

> ”إن ناميبيا تظل غير مقتنعة، وستواصل معارضتها أي شكل من أشكال التدخل الإنساني من جانب واحد خارج نطاق الميثاق“ (A/55/PV.24).

إننا نؤمن بأن أحكام الميثاق تتضمن إطارا كافيا للتعامل مع أنواع المشكلات التي تتأملها الفقرة ٣٧ من التقرير الذي ننظر فيه. وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ مبادرة كندا بإنشاء لجنة مستقلة معنية بالتدخل الإنساني. غير أننا نتمسك بأن هذه القضية يجب أن تظل قيد البحث في الجمعية العامة نفسها، إلى أن يتم التوصل إلى نتيجة مرضية.

أخيرا أود أن أسترعي انتباه الممثلين إلى الفقرة ٣٠ من إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة، الذي أكد فيه من جديد رؤساء الدول أو الحكومات المكانة المركزية التي تحتلها الجمعية العامة، ودعوا فيها الجمعية إلى أداء هذا الدور فعلا. وفي هذا السياق قدم وزير خارجية ناميبيا بعض المقترحات العملية للمساعدة في هذا الموضوع. وسيسعدنا أن نرى أية مبادرات تود الجمعية العامة أن تتخذها بشأن النظر في تلك المقترحات.

ووفدي مستعد للمشاركة في أية مناقشة تتعلق بهذا الشأن وغيره من الشؤون التي أثيرت من قبل. ونحن على

استعداد أيضا للتعاون الكامل مع رئيس الجمعية العامة ومؤازرته في مساعيه.

السيد استيوارت (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): من النتائج الجديرة التي تمخضت قمة الألفية عنها أن إعلان الألفية أعطانا جدول أعمال نسير عليه. فهو يبين عددا من الأهداف لمهام ينبغي أن تكون مركزية تماما في الطريقة التي تتطور بها الأمم المتحدة كمنظمة في هذا القرن الجديد. وقد وضعت بعض تلك الأهداف في شكل غايات مستهدفة مثل القرار الجماعي بأن نضمن، بحلول عام ٢٠١٥، أن نخفض إلى النصف نسبة سكان العالم الذين يعيشون على دخل يقل عن دولار في اليوم؛ وأن نحقق التعليم الشامل على مستوى المدرسة الابتدائية؛ وأن نخفض بنسبة ثلاثة أرباع معدل وفيات الأمهات.

ووفدي يقبل إدراج هذه الغايات المستهدفة كطريقة مفهومة بسهولة تحصر ما اتفقنا، نحن الدول الأعضاء، على أنه التحديات الجوهرية للأمم المتحدة في سبيل النهوض بالتنمية وتخفيف الفقر ورفاه الأفراد. وفائدة هذه الأهداف هي أنها معالم على الطريق نستطيع أن نقيس عليها نتائج الجهد الجماعي للدول الأعضاء بالأمم المتحدة في تعاونها في تلك المجالات، كما أنها رسالة موجزة لا لبس فيها تبين نوايانا وأولوياتنا.

إن القضاء على الفقر جانب من عمل الأمم المتحدة، مذكور في الفصل الثالث من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. والواقع أن الأمين العام يبين هذا القضاء على أنه أهم هدف إنمائي للأمم المتحدة. وعلى أساس التقدير الذي جاء في التقرير لعدد الأشخاص الذين يحاولون البقاء على قيد الحياة بأقل من دولار في اليوم، فإن هدفنا المحدد في قمة الألفية سيتطلب أن يتغير رقم الـ ١,٢ مليار نسمة الذين يعيشون على هذا المستوى أو أقل منه إلى ٦٠٠ مليون نسمة. وهذا رقم هائل – لكن ذلك ينبغي ألا يجعلنا نحيد عن جادتنا، حيث أن التجربة دلت، مثلا في عدة بلدان من جنوب شرقي آسيا على أن النمو الاقتصادي القوي على طيلة جيل، يمكن أن يكون له وقع كبير على مستويات الفقر. ومع ذلك فإن وضع مثل الهدف إنما يطرح سؤالا وهو: ماذا بالضبط ينبغي أن تفعل الأمم المتحدة للمساعدة على إحداث ذلك التغيير؟

إن تقرير الأمين العام يعترف بأهمية تحويل الالتزامات إلى عمل فعلي. ووفدي يوافق يقينا على ملاحظته بأن ''الزيادة في تحقيق النمو على نحو منصف ومستدام'' هي أهم وسيلة لإحراز تقدم نحو هدف مكافحة الفقر، وأن ذلك مرتبط بوجود أسواق مفتوحة ومؤسسات قانونية وتنظيمية ثابتة لتسهيل تشغيل تلك الأسواق. بيد أن القسم الخاص بهذا الموضوع من التقرير لا يأتي، في مجموعه، إلا بالقليل من المقترحات المحددة للعمل.

وتبعا لذلك يعتقد وفدي أن من المهام التي ينبغي أن نسعى إلى تنفيذها في هذه الدورة للجمعية العامة، هو تبين ما هي الأشياء الإضافية التي تستطيع الأمم المتحدة أن تفعلها كي تنهض بمستويات من النمو الاقتصادي يمكن أن تؤدي إلى مثل هذا التخفيض الكبير في مستويات الفقر، ويشمل ذلك النظر في كيفية تشجيع إزالة الضغوط التي تعرقل النمو في البلدان النامية.

تلك الضغوط داخلية وخارجية على السواء. فعلى الصعيد الخارجي ينبغي أن نعالج الحاجة إلى نظام منصف، قائم على قواعد محددة، وغير تمييزي، في التجارة وفي التمويل الدوليين. وزيادة إمكانيات الوصول إلى الأسواق وجعل هذا الوصول أكثر إنصافا، وإزالة الالتواءات في التجارة الدولية التي تنجم عن استمرار وجود الحواجز على التجارة والإعانات التي تدعم التصدير، من شأنها أن تعطي

قوة دفع كبيرة لبلوغ مستويات النمو اللازمة للاقتراب من هدف القمة. إن المفاوضات المتعددة الأطراف التي تقوم على أساس واسع ثبت أنها أحسن طريقة لإيجاد بيئة تجارية أشد عدلا وتفتحا وأيسر توقعا، ولهذا السبب نادت استراليا بقوة بسرعة إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، تكون مركزة على إمكانيات التوصل إلى الأسواق. فهذه الجولة لازمة ليس فقط لدفع التجارة إلى مزيد من التحرر ولكن كذلك لكفالة عدم النكوص على الأعقاب في الالتزامات القائمة حاليا. وبصفة خاصة من المهم أن تسفر المفاوضات عن الظروف التي تستفيد فيها البلدان النامية، على نحو أقرب إلى العدالة، من زيادة التجارة والنمو العام في الاقتصاد العالمي. وكي يحدث ذلك، يجب أن تتوفر انفتاحات في السوق في المجالات التي لدى البلدان النامية إمكانيات للتصدير فيها والقدرة على التوريد بشروط تنافسية. ومع إبقاء ذلك في البال، فمن الأمور الجوهرية أن توضع التجارة الزراعية على قدم أقرب إلى الإنصاف.

ووفقا للتقرير السنوي الصادر عن منظمة التعاون والتنمية، بشأن السياسات الزراعية، بلغ السند الزراعي الإجمالي لبلدان تلك المنظمة ٣٦١ مليار دولار في ١٩٩٩. ويمثل ذلك سبعة أضعاف مقدار المساعدة الإنمائية التي قدمتها بلدان المنظمة إلى البلدان النامية. وقد عادت حماية المزارع إلى مستويات لم تشاهد من قبل طيلة أكثر من عقد من الزمان. وبصفة خاصة فإن الإعانات التي تدعم التصدير في مجال الزراعة هي أوخم أشكال الدعم وأكثرها تشويها للتجارة، وهذا هو على وجه التحديد السبب الذي أدى إلى عدم السماح بالإعانات للصادرات الصناعية على مدى ٤٠ عاما.

ومن أهم الضغوط الداخلية على النمو التي نقترح أن تعالجها الجمعية وقع السياسات الوطنية والمؤسسات الوطنية على التنمية. لقد اعترف بذلك خلال دورة الجمعية العامة التي اختتمت منذ وقت وجيز في القرار الذي صدر حول العولمة، وهو قرار ينوه بأهمية

> ”وجود حكم يلبي احتياجات الشعب، يقوم على الكفاءة والشفافية والمشاركة والخضوع للمساءلة في الخدمة العامة وعمليات صنع السياسة والإدارة“ (القرار ٥٤/٢٣١، الفقرة ١٠)

إن احترام دور الأفراد والعائلات وحقوقهم هو أيضا اعتبار جوهري لازدهار الاقتصاد القائم على أساس السوق. وعلى حين يوجد دور يجب أن تؤديه الأمم المتحدة ووكالاتها في المساعدة على تعزيز سلامة الحكم كعنصر من عناصر التنمية المستدامة والمنصفة، فإننا نؤمن بأنه لا يوجد كذلك بديل للخطوات التي تتخذها الحكومات.

هناك جانب آخر من جوانب تعزيز التنمية الاقتصادية، ذكره الأمين العام في تقريره، وهو التمويل. وعند النظر في طريقة تحقيق أهداف قمتنا، فإن حدث العام القادم الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية سيكون عنصرا هاما. وسوف تواصل استراليا إسهامها النشط والبناء في العمل التحضيري لذلك الحدث.

إن تقرير الأمين العام يصف بعض الأعمال المضطلع بها خلال الأشهر الاثني عشر الماضية في منظومة الأمم المتحدة، عند نظره في العلاقة بين العولمة واستئصال الفقر. وقد نجمت بعض الأفكار الجديرة عن الاجتماعات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، وعن المناقشات التي جرت داخل المجلس. وقد أبرزت تلك المناقشات، في معظمها، تقديرا واقعيا لدور وحدود الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى. بيد أننا لا نزال نسمع أحيانا حجة مؤداها أن الأمم المتحدة تستطيع، بطريقة ما، أن تكبح موجة التغير العالمي. إنها لا تستطيع. وبدل ذلك ينبغي أن يكون دورها أن تساعد الدول الأعضاء

بها على تبين ومعالجة كلتا التحديات والفرص التي تنطوي عليها العولمة. والصيغ المبسطة التي تربط تلك التغيرات بالفقر أو عدم المساواة لن تذهب بنا على بعيد، بل قد تكون فعلا مضللة، حيث أن نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع هبطت، خلال السنوات العشرة الماضية، على أساس أحد المقاييس التي يوثق بها، من ٢٨ إلى ٢٤ في المائة.

إن ما هو هام في نقاش العولمة في هذه الجمعية العامة هو التركيز على العمل في المواقع التي تستطيع الأمم المتحدة أن تحدث فيها تغييرا. إن تقرير الأمين العام يلاحظ أن ''تقدما مستمرا'' يحرز في تحسين التماسك والفعالية في الأداء التشغيلي للأمم المتحدة. إن وفدي يرى أن مجال التعاون هذا أكثر إثمارا بكثير من متابعة اقتراحات دونكيشوطية غير قابلة للتنفيذ فيما يتعلق بضرائب دولية. وبصفة خاصة بينما تشجعنا الخبرة المكتسبة حتى اليوم من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، نود أن نرى هذا النموذج لتنسيق البرامج القطرية بين وكالات الأمم المتحدة، قد أصبح نهجا قياسيا. ونساند كذلك بقوة التحرك في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، نحو وضع ميزانيات تكون موجهة إلى تحقيق نتائج. إن هذا التزايد في التركيز على تحقيق النتائج وإثباتها، سيكون من شأنه لا أن يجذب مزيدا من التمويل فحسب، بل أن يكفل كذلك أن تستعمل تلك الأموال على خير وجه لمساعدة تحقيق أهداف إعلان لقمة.

آمل أن يكون ما سبق قد أعطى الوفود فكرة طيبة عن آراء استراليا بشأن بعض المجالات التي تحتاج إلى انتباه في تطبيق جدول الأعمال الذي وضعته قمة الألفية. وهناك أولويات أخرى لنا، في قضايا تتعلق بالتنمية والمساعدة الإنسانية، تشمل ما يلي: فمن هذه الأولويات أن نرى كيف يمكن أن نزيد من الجهود الدولية لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ثم لعكس هذا الاتجاه في خاتمة المطاف. ونود أيضا أن ندفع إلى الأمام التحضير المبكر لمؤتمر المتابعة بعد عشر سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، كما نود أن نرى إرساء العمل الأساسي الذي تقوم عليه متابعة ذات قيمة لمؤتمر ريو. ونود كذلك أن يحرز النظر في القضايا المتعلقة بالمحيطات تقدما ملموسا. ويشمل ذلك تعزيز الاجتماع الافتتاحي الناجح جدا لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة بشأن المحيطات وقانون البحار، وكذلك معالجة بعض القضايا العاجلة المتعلقة بممارسات صيد الأسماك، بإصدار قرارات من الجمعية العامة. ووفدي مهتم كذلك بأن يمس موضوع الأمن المائي، بما في ذلك الاقتراح الذي ينال تأييد استراليا، بإعلان سنة دولية للماء العذب، واتخاذ تدابير عملية لمتابعة عناصر واردة في قمة الألفية كهدف أن تخفض إلى النصف نسبة السكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب.

لقد ركزت كثيرا من انتباهي اليوم على قضايا تخفيف الفقر، وهو موضوع تعتقد استراليا أنه مسألة جوهرية جدا في منظومة الأمم المتحدة. بيد أني أختم بتقديم بعض التعليقات العامة عن الطريقة التي يمكن بها أن ترشد قمة الألفية عملنا في هذه الدورة.

إن تقرير الأمين العام هو كالمعتاد دراسة استقصائية مفيدة لأنشطة الأمم المتحدة. وهو يغطي كالمعتاد طائفة واسعة جدا من الأنشطة التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة. غير أن القمة وفرت لنا فرصة استثنائية لإعطاء قوة دفع إضافية والقيام بمزيد من التركيز على عمل المنظمة. وقوة الدفع ناجمة عن العدد الاستثنائي من حضور القمة إذ حضرتها الأغلبية الغالبة من الزعماء الوطنيين. أما التركيز فيمكن أن يستمد من إعلان القمة الذي أعطانا خريطة للطريق الذي نسير عليه في عملنا داخل الأمم المتحدة، وأعطانا إرشادا بشأن الأولويات. وهذا العنصر الأخير أساسي. فالأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل كل شيء. وقد أحرزنا الآن تقدما في تحديد المجالات التي تؤدي فيها الأمم

المتحدة فعلا دورا لا غنى عنه، وعلى الوفود أن تكفل توجيه موارد المنظمة وجهودها نحو تحقيق الأهداف في تلك المجالات.

وأولويات وفدي تتضمن بالطبع عددا من المجالات التي لم أذكرها. فبعضها مبين في البيانات التي أدلى بها رئيس الوزراء الاسترالي وأدلى بها وزير خارجيتنا في القمة وفي المناقشة العامة على التوالي. ونحن نشاطر الاهتمام القوي الذي أعرب عنه الكثيرون هنا بإحداث إصلاحات عملية، بما فيها تحديث تكوين مجلس الأمن، وإعادة تشكيل المجموعات الانتخابية وزيادة قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام، بما يتمشى والخطوط الواردة في توصيات تقرير الإبراهيمي. وسوف نعود إلى متابعة العمل بعزم في مجالات نزع السلاح وفي عدد من الجوانب التي يغطيها الفصل الرابع من تقرير الأمين العام – وهو الفصل الذي يتناول ''النظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان''.

ووفدي يتطلع إلى العمل مع وفود الدول الأعضاء الأخرى في جهد لترجمة الأهداف المبينة في إعلان القمة إلى أعمال واقعية. ونحن نعي أننا لا نبدأ من درجة الصفر. فهناك أساس كبير جدا من الإنجازات والبرامج والعمليات التي يمكن أن نبني عليها. ونحن لا نحتاج إلى إعادة ابتكار ما هو موجود فعلا من قبل، ولكن ينبغي أن نكون مستعدين لإنجاز المهام بطريقة مختلفة، حتى تستجيب الأمم المتحدة للتحديات العصرية بأقصى فعالية ممكنة.

السيدة انختسيتسيغ (منغوليا) (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير حكومتي للأمين العام على تقريره السنوي (A/55/1) الذي يغطي جوانب واسعة من عمل المنظمة الذي أُنجز خلال الأشهر الإثني عشر الماضية. ويتضمن التقرير كثيرا من الأفكار والمقترحات المفيدة، التي تهدف إلى مزيد من رفع مستوى عمل المنظمة في مجالات محددة. ويود وفدي أن يؤكد لرئيس الجمعية العامة أن منغوليا ستتعاون مع الأمين العام ومع الدول الأعضاء زميلاتها لجعل هذه المنظمة أقوى وأشد فعالية في سعيها إلى تحقيق الأهداف والمبادئ النبيلة المدونة في الميثاق.

وفيما يتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة، يود وفدي أن ينوه بأهمية قمة الألفية للأمم المتحدة التي انعقدت مؤخرا وبنتائجها. إن إعلان الألفية الذي أقرته القمة لم يكرر فقط التزام المجتمع الدولي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بل أكد من جديد كذلك استعداده لإعادة تشكيل أنشطة المنظمة بروح التطور التي تميز عالم اليوم. وكما أشار الأمين العام بحق في تقريره، آن الأوان، في هذه الدورة للجمعية العامة، لنشمر عن سواعدنا ونبدأ في العمل على إنجاز الارتباطات الجريئة التي صدرت أثناء القمة. وهي ارتباطات فيها تحديات ولكنها، مع ذلك، قابلة للإنجاز.

وحيث أن النظر في هذا البند من جدول الأعمال ينبغي ألا يكون نقاشا عاما ثانيا، سأقصر بياني على النقاط الآتية.

في إعلان الألفية أكد زعماء العالم رسميا من جديد ''أن الأمم المتحدة هي الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة البشرية كلها، والتي سنسعى من خلالها إلى تحقيق آمالنا جمعا في السلام والتعاون والتنمية''.

وتنفيذ إعلان الألفية ينطوي على مواصلة السير في إصلاح الأمم المتحدة، بما فيها استعادة الدور الهام للجمعية العامة كما يتصوره ميثاق الأمم المتحدة، وإصلاح مجلس الأمن، وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق تنسيق أفضل بين أنشطة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

إن إصلاح الأمم المتحدة عملية متواصلة. وقد دارت عجلتها فعلا دورانا قويا وهي تثمر نتائج في بعض المجالات. بيد أن الجهد الرامي إلى إصلاح مجلس الأمن لم يقربنا من حل إحدى القضايا الرئيسية: توسيع المجلس ليصبح صورة تعكس حقائق اليوم، وتعزيز فعاليته. ونعتقد بأن توسيع مجلس الأمن ينبغي أن يشمل الفئتين، الدائمة وغير الدائمة، فزيادة معقولة في عدد المقاعد غير الدائمة ينبغي أن تصور الطابع التمثيلي للمجلس وأن تمكن عددا متناميا من الدول الأعضاء، بما فيها الدول الصغيرة، من الإسهام في عمل المجلس. وإصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يعالج كذلك حق النقض، الذي ينبغي تقليصه إلى حد بعيد جدا.

وكما يتجلى في تقرير الأمين العام، تضاعفت في السنوات الأخيرة الطلبات على دور المنظمة لحفظ السلام وبناء السلام. ودروس سريبرينتسا ورواندا وسيراليون جعلت من الجلي تماما أن الحاجة تدعو إلى استعراض كامل وانتقادي لكفالة نجاح عمليات حفظ السلام في الوفاء بالالتزامات الناشئة عن الميثاق.

وفي هذا الصدد يثني الوفد المنغولي على عمل الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، الذي يرأسه السفير الإبراهيمي. إن تقرير الفريق (A/55/305)، يتضمن تحليلا صريحا للحالة السائدة، وتوصية مباشرة لإحداث التغيير. ونحن نشاطر الرأي بأن التقرير جدير بتفحص جاد وبخطوات محددة حتى في هذه الدورة من الجمعية العامة. وسعيا من منغوليا إلى زيادة إسهامها المباشر في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وقّعت في العام الماضي على مذكرة تفاهم مع إدارة عمليات حفظ السلام. ولدى منغوليا اليوم جنود مدربون مستعدون للإسهام في عمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك شاركت وحدة خاصة من قوات منغوليا المسلحة في الآونة الأخيرة بنجاح في التدريب الإقليمي على حفظ السلام في آسيا الوسطى، وهو التدريب الذي دعمته الأمم المتحدة.

أما إصلاح الأمم المتحدة فينبغي الحكم عليه، في ضوء اعتبارات شتى، منها الدور الذي تستطيع المنظمة أن تؤديه في تعزيز أهداف أعضائها في التنمية، خصوصا الأعضاء الصغار الضعاف والأقل نموا وفي التغلب على الفقر وتخفيضه. وفي عالم اليوم الآخذ في العولمة، تزداد أهمية هذا الدور. وفي هذا الصدد يثني وفدي على الدور الإيجابي الذي يؤديه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في بيان المشكلات التي تواجهها البلدان اللاساحلية، وهي بلدان لا تستطيع، بسبب موقعها الجغرافي، أن تتنافس تنافسا عادلا مع الآخرين ويجب عليها أن تنفق ضعفين أو ثلاثة أضعاف أكثر مما ينفقه غيرها للوصول إلى أسواق العالم، وبذلك تفقد أية ميزة تنافسية يمكن أن تتوفر لها لولا ذلك.

إن تنفيذ قرارات الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يمكن أن يساعد هذه المجموعة من البلدان على معالجة بعض المصاعب الآنفة الذكر. ويأمل وفدي أن يكون للاجتماعات القادمة، الثلاثية الأطراف والوزارية، بشأن مشاكل البلدان النامية اللاساحلية، تأثير عملي في تذليل العقبات الكأداء التي تواجه تنميتها. وعلى غرار ذلك نعلّق أيضا أهمية كبيرة على المؤتمر القادم الرفيع المستوى لتمويل التنمية.

ينتقل وفدي الآن بإيجاز إلى مسألتي الأمن ونزع السلاح، ويود أن يعرب عن تأييده لاقتراح الأمين العام عقد مؤتمر دولي كبير يستهدف تبين طرائق إزالة الأخطار النووية. ونأمل أن يحظى هذا الاقتراح الذي جاء في أوانه، بنظرة جادة في دورة الجمعية العامة هذه.

وتؤمن منغوليا كذلك بأن الأمم المتحدة، ريثما يتم عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تستطيع أن

تنشئ سجلا لجميع مخزون المواد الانشطارية الصالحة لصناعة الأسلحة. ومن شأن ذلك أن يساعد على إيجاد توازن هام مع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

من المتوقع أن تقوم جميع الدول، كبيرها وصغيرها على السواء، بالإسهام في تعزيز وإدراك الأهداف المدونة في ميثاق الأمم المتحدة. ومنغوليا، مسترشدة بهذه الروح، تحاول تحويل أراضيها الواسعة إلى منطقة خالية من السلاح النووي. وسعيا إلى هذا الغرض، وتنفيذا لقرار الجمعية العامة ٥٥/٧٧ دال، قامت بسلسلة من المشاورات مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الوضع. ونتيجة لتلك المشاورات، من المتوقع أن يصدر الأعضاء الخمسة الدائمون بمجلس الأمن عما قريب بيانا مشتركا يعطي تطمينات بالأمن النووي لمنغوليا، فيما يتعلق بذلك الوضع. وستكون تلك خطوة ملموسة في إضفاء الطابع المؤسسي على الوضع المذكور. ونحن نعتقد أن تعزيز الجوانب الأخرى من الأمن الخارجي لمنغوليا سيجعل الوضع أشد مصداقية وفعالية. وإرساء قواعد نظام أمني شفاف موثوق به ومستقر، فيما يتعلق بوضع منغوليا، سيكون إسهامنا في الجهود الدولية المبذولة في سبيل تعزيز السلم والأمن الإقليميين.

ختاما اسمحوا لي بأن أنوه مرة أخرى بعزم منغوليا على الإسهام بنشاط في عمل المنظمة سعيا إلى تحقيق أهدافها ومقاصدها النبيلة.

السيد صن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الجامع المتسم بعمق البصيرة، عن أعمال المنظمة (A/55/1). إن مؤتمر القمة الذي انعقد في هذه القاعة نفسها منذ ثلاثة أسابيع كان حدثا تاريخيا. فقد وفر فرصة نادرة لأكثر من ١٧٠ من زعماء العالم للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المبادئ الإرشادية للتصدي لتحديات هائلة في القرن الجديد. والآن تقع علينا مسؤولية ترجمة إعلان القمة إلى أعمال ملموسة.

وأود كذلك أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على استمرار اهتمامه بالتطورات في شبه الجزيرة الكورية. ونحيط علما بالفقرة ٥٨ من التقرير، التي أشار فيها الأمين العام إلى شبه الجزيرة الكورية. ونشاطر أيضا رأيه بأن فرصة تاريخية بدأت تلوح في شبه الجزيرة الكورية لحل نزاعات دامت عقودا طويلة بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، مما يسهم في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة وما يجاوزها. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير حكومتي العميق للبيان الذي أصدره رئيسا قمة الألفية، عند ترحيبهما بالقمة بين الكوريتين، وبتدابير المتابعة المتعلقة بها (البيان الصحفي GA/SM/194، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠).

لقد شهدنا في الآونة الأخيرة تزايدا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في وجه تحديات متزايدة باستمرار في شتى أرجاء العالم، خصوصا في تيمور الشرقية والبلقان وأفريقيا. إن عدد حفظة السلام من الأمم المتحدة في الميدان بلغ ثلاثة أضعاف، ويبدو أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ماضية في التزايد. إن تعقيد الحالات المتأزمة الحديثة العهد يتطلب توسيع نطاق عمليات حفظ السلام إلى ما يجاوز المضمار التقليدي لحفظ السلام. ويشاطر وفدي رأي الأمين العام بأن حفظ السلام وبناء السلام أصبحا مترابطين ترابطا لا انفصام له.

وفي هذا الصدد نرحب بتقرير (A/55/305) الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، الذي يرأسه السيد الأخضر الابراهيمي، والذي نعتقد بأنه سيكون قاعدة هامة تستند إليها المداولات الرامية إلى جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أشد فعالية وملاءمة في معالجة التحديات المقبلة. وبينما احتفظ بالتعليقات المفصلة لمناسبات قادمة،

أود أن أقدم بضع ملاحظات بشأن تقرير الابراهيمي. نحن عندما نقوم بتنفيذ كثير من توصيات التقرير، ينبغي أن نبقي في أذهاننا أمورا شتى، منها آثارها على الميزانية. ونرى أن عملية اتخاذ القرار بمجلس الأمن ينبغي أن تكون أشد شفافية. والبلدان التي تساهم بجنود أو بوسائل أخرى هامة ينبغي أن تعطى الفرصة بطريقة ما للمساهمة في عملية صنع القرار بمجلس الأمن. وفي هذا السياق ينبغي أن تكون الإحاطات الإعلامية من الإمانة العامة متاحة خارج مجلس الأمن للدول الأعضاء المسهمة، ليس فقط بشأن الموضوعات التي تؤثر في أمن جنودها وسلامتهم، بل كذلك بشأن جميع الشؤون الأخرى المتعلقة بعمليات حفظ السلام. وسنستطيع، إذا قمنا بذلك، أن نجعل عمليات حفظ السلام أكثر نجاحا على المدى الطويل.

وأود أن أؤكد للجمعية أن جمهورية كوريا، التي انضمت إلى قوة حفظ السلام في تيمور الشرقية، ستواصل التزامها الراسخ بالقضية وبأنشطة عمليات حفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة في المستقبل.

إن تكنولوجيا الإعلام، مع بزوغ فجر الألفية الجديدة، يسرت عملية العولمة. وكلنا نعرف أن العولمة توفر إمكانيات ضخمة للنمو الاقتصادي ولاستئصال الفقر. ولا يجوز أن نقلل من قدر وقعها الإيجابي من حيث تحقيقها التكامل بين شعوب العالم. بيد أنه ينبغي توجيه مزيد من الانتباه للشواغل المتنامية الناشئة عن عواقب غير مرغوب فيها للعولمة، خصوصا في البلدان النامية.

إن الأمم المتحدة ماضية يقينا في تولي زمام القيادة في بناء ”جسر رقمي“ يمكن الشعوب النامية من الانضمام إلى ثورة تكنولوجيا الإعلام. وتعلق حكومتي أهمية خاصة على تعليم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فقامت بتزويد البلدان النامية ببرامج تدريبية في تكنولوجيا المعلومات؛ وهي تزمع توسيع تلك البرامج في المستقبل. ونعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تبذل المزيد لتزويد البلدان النامية بتدريب من هذا القبيل. ويقتضي الأمر مزيدا من الخطوات المتضافرة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي، لسد الفجوة التكنولوجية الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك أصبح من الواضح أن شراكة حقيقية مع كبار أصحاب الشأن في التنمية، مثل مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص، أمر تتزايد ضرورته الحيوية. وفي هذا السياق يؤيد وفدي المبادرة الخلاقة التي أتت من الأمين العام بشأن إيجاد ميثاق عالمي، أقتُرح في العام الماضي، كما يساند التطورات الحديثة في هذا الشأن.

اسمحوا لي بأن أتحول الآن إلى النتيجة الناجحة للدورتين الاستثنائيتين اللتين تولتا استعراض وتقييم تنفيذ كل من الالتزامات المعقودة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بكوبنهاغن، ومؤتمر بيجين العالمي الرابع المعني بالمرأة، نحو إنشاء ”مجتمع للجميع“ خلال الألفية الجديدة لقد أعدنا جميعا في هاتين الدورتين تأكيد التزامنا بجعل الناس نقطة المركز التي تدور حولها التنمية. وكي تكون التنمية مستدامة يجب القيام بها باحترام حقيقي للديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد يرحب وفدي بالقرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان في نيسان/أبريل الماضي بشأن دور الحكم الصالح في تعزيز حقوق الإنسان. ويوافق وفدي الأمين العام على أن ذلك القرار الذي يشق أرضا جديدة يربط بين سلامة الحكم وبين بيئة تؤدي إلى تمتع الإنسان بحقوقه، وإلى تعزيز التنمية التي تدور حول الإنسان كمركز لها.

ومن أكثر التحديات الأساسية أهمية التي تواجهها هذه المنظمة التحدي الماثل في كيفية جعلها أكثر استجابة لاحتياجات الجمهور العالمي. إني أعتقد أن المساندة الواسعة القاعدة للأمم المتحدة أمر مرهن بالاتصال الجيد التوقيت

والفعال، وبالأنشطة الموجهة نحو الحصول على نتائج. وفي هذا الصدد قامت الأمم المتحدة بإنجازات ضخمة في تعزيز توصلها إلى الجماهير وتعزيز كفاءتها الإدارية. غير أن مزيدا من العمل يجب إنجازه كي تستعمل موارد المنظمة وأموالها على نحو أفضل.

ويود وفدي أن يكرر التزام جمهورية كوريا بتعزيز أعمال الجمعية العامة. ونعتقد أنه سيثبت بالقيادة المقتدرة للفنلندي، السيد هاري هولكيري، أن الدورة الخامسة والخمسين، التي أعقبت قمة الألفية التاريخية ستكون أكثر الدورات جميعا إنتاجا.

السيد ليستريه (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): نشكر الأمين العام على الأفكار التي جاءت في تقريره عن أعمال المنظمة (A/55/1) والذي سيسهم، مع تقرير الألفية (A/54/2000)، في تبين المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي بينما يدخل في الألفية الجديدة وفي تقديم حلول لتلك المشكلات.

من أسف أن نزاعات جديدة قد اندلعت خلال السنة الماضية. فالحروب والفقر المدقع والكوارث التي من صنع الطبيعة ومن صنع الإنسان ووباء الإيدز، أنما ترمز إلى الآلام التي يعانيها جمهرة من البشر.

والرباط بين السلام والفقر أصبح أمرا يتزايد وضوحا. وكما أشار الأمين العام إلينا هناك عروة واضحة تربط بين الأسواق المزدهرة والأمن البشري، الذي يقتضي، في رأينا، جهدا يقوم على مزيد من التكافل يمد النظام بموارد كما سيساعد على إيجاد تنمية عادلة ودائمة لجميع الكائنات البشرية. وعندما تحدث رئيس الأرجنتين أمام قمة الألفية ركز على هذا الموضوع بالذات.

ولم نفكر بعد في التحدي الذي وضعه الأمين العام أمامنا في العام الماضي بشأن حدود السيادة، وبشأن الحاجة إلى الاستجابة للانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان. إن مبدأ عدم التدخل مبدأ أساسي في العلاقات بين الدول، فهي متساوية في السيادة. بيد أن الأرجنتين تعتقد في الوقت نفسه بأنه لا بد من إضافة مبدأ من شأنه أن يستكمل عدم التدخل: وهو مبدأ عدم جواز اللامبالاة. وهذا المبدأ يعني، من ضمن ما يعنيه، أن المسؤولين عن جرائم شنيعة لا يجوز أن يفلتوا من العقاب، وأن علينا أن نستطلع بنشاط طرائق ووسائل الحيلولة دون تكرارها.

ولذا فنحن نرحب بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم ليوغوسلافيا السابقة ورواندا وسيراليون، إذ إننا مقتنعون أن قدرتها الرادعة الهائلة تشكل تقدما حقيقيا وهاما ومحددا أحرزته الأمم المتحدة نحو السلام والمصالحة الوطنية والعدل.

ولا بد لنا من أن نزيد من حماية السكان المدنيين المتأثرين بالنزاعات. والتوصيات الواردة في التقرير المقدم إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر لا يزال صالحا تماما، والقرارات التي صدرت عن المجلس تمثل خطوات واسعة هامة في هذا الاتجاه.

إن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في الشؤون الإنسانية لا يزالون موضع هجمات خطيرة جدا. إنا نحيي ذكرى من فقدوا حياتهم في الآونة الأخيرة. والأرجنتين تعمل بنشاط في هذه الحلبة، وعندما ترأسنا مجلس الأمن في شباط/فبراير الماضي نظمنا حوارا مفتوحا حول هذا الموضوع. ونحن نتطلع باهتمام إلى الاقتراحات التي سيقدمها الأمين العام حول مدى تطبيق اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، لعام ١٩٩٤. ونحن نناشد البلدان التي تتلقى هذا التقرير أن توقع وتصدق على نص الاتفاقية كما ندعو المجتمع الدولي إلى أن يواجه بعزم هذه المشكلة.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، يعتقد بلدي أن الإصلاح ينبغي أن يكون واسع النطاق وشاملا لجميع جوانبه، حتى يكون المجلس أشد ديمقراطية وشفافية وفعالية. ويعتقد بلدي أن توسيع العضوية ينبغي أن يتناول فقط الأعضاء غير الدائمين، في سبيل عدم إنشاء مزايا جديدة بالإضافة إلى المزايا القائمة فعلا.

والهيئة التي تحقق توافق الآراء اللازمة لكي يكون ذلك الإصلاح مشروعا، يجب أن تكون هي الفريق العامل المفتوح باب العضوية، لجميع أعضاء هذه المنظمة.

إن ما حظي به تقرير الإبراهيمي من لقاء لدى الدول الأعضاء لهو دليل على الاعتراف المشترك الواسع النطاق بأهمية عمليات حفظ السلام، وبوجوه القصور في النظام، وبالحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لإعادة إنعاشه.

إن هذه اللحظة في الحياة السياسية ينبغي انتهازها للتقدم نحو تنفيذ ما جاء في ذلك التقرير من توصيات. والنجاح في تنفيذ تقرير الإبراهيمي إنما يرتكز على إرادة الدول الأعضاء، وهي إرادة ينبغي لها من ناحية أن تترجم إلى مقرر بتزويد المنظمة بما يلزمها من موارد بشرية ومالية، ومن ناحية أخرى ينبغي لها أن تتحمل المخاطر الكامنة في بعثات حفظ السلام. وبدون الالتزام الحقيقي من الأعضاء فإن الأمم المتحدة لن تستطيع الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن التقرير هو إسهام قيم نحو جعل النظام يصل إلى أقصى درجة من الكفاءة. ونحن نحث الدول على تحليل توصياته في الجمعية العامة، كذلك في مجلس الأمن، وعلى عدم تأخير تنفيذ التدابير التي ستعزز، بلا شك، قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام.

إن تقرير هذا العام يعكس أيضا جهد الأمم المتحدة لتخفيف الجوانب المتعددة لحالات الطوارئ الإنسانية، التي تفاقمت بالأحجام المدمرة للكوارث الطبيعية والآلام الرهيبة التي مني بها السكان المدنيون والعاملون في الحقل الإنساني في عدد لا يحصى من النزاعات.

إن هذا التقرير يقيم الدليل على أن عمل الأمم المتحدة، على امتداد المنظومة كلها، تعرقله المحدودية المالية والسياسية. ففي المجال المالي هناك تناقص مقلق في الإسهامات للاستجابة للنداءات الموحدة التي تصدرها الوكالات معا. وفي المجال السياسي، فإن الافتقار للقدرة والاستعداد السويين للتعاون مع السلطات المتأثرة أو مع المجموعات المتصادمة، أمر مزعج.

والأرجنتين، بوصفها عضوا غير دائم بمجلس الأمن، تتبعت عن كثب تسلسل الأحداث في عدد كبير جدا من الطوارئ الإنسانية، وتفحصت حالة اللاجئين والنازحين داخليا. ونحن نساند العمل الذي لا يكل الذي يقوم به مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، السيدة أوغاتا، التي رفعت مستوى العمل في مكتبها، بفضل عزمها وابداعيتها، كي يصل ذلك العمل إلى عدد متزايد من الأفراد.

لا بد لنا من وقفة نقدح الفكر فيها بشأن الأشخاص المهجرين داخليا الذين يعيشون في ظروف قاسية قصوى وكثيرا ما يفتقرون إلى المساعدة والحماية. وعلينا أن نساند الدول التي تقوم بتلك العمليات، خصوصا الحالات القصوى منها، حتى تستطيع تلك الدول أن تسدي لهؤلاء المواطنين المساعدة والخدمات الاجتماعية الأساسية، طالما ظلوا نازحين، وحتى تستطيع تهيئة إيجاد الظروف التي تحقق لهم العودة بأمان وكرامة.

وعلينا أن ننوه بأن الخطوات التي تتخذها الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها يجب أن تركز على الأفراد وعلى حماية ما للأفراد المتضررين بالأزمات والصراعات من قيم ومن ملكية، على الدفاع عنها.

إن الأمم المتحدة أسهمت في توسيع جدول أعمال الموضوعات التي تجري مناقشتها الآن في المحافل الدولية، خصوصا مؤسسات بريتون وودز، وإيجاد تفاعل أكبر بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أمر جوهري في مناقشة الاستراتيجيات الجديدة التي ستكون عوامل تؤثر في التضارب المشهود في بلدان نامية شتى بين العولمة واستئصال الفقر.

إن الجمع بين الحكومات وبين العاملين في المجتمع المدني أمر يعزز القدرة على التنمية. ونسلط هنا الضوء على مبادرة ''الميثاق العالمي''، التي تربط بين الشركات واتحادات العمال والمنظمات المدنية بالعمل اليومي لمنظومة الأمم المتحدة، كطريقة لاستكمال أعمال الحكومات ولتوليد يقين لقطاع الأعمال في البلدان التي تحتاج إلى تدفقات من رأس المال والاستثمار في سبيل نموها الاقتصادي.

علينا أن نشير أيضا إلى إنشاء هيئة من المتطوعين لمساعدة البلدان الأكثر انعزالا عن تكنولوجيا المعلومات، وللعمل على إدماج أشد المجالات تأخرا على طريق المعلومات العالمي الفائق السرعة.

وبينما استرعى الأمين العام الانتباه إلى أن تناقص المعونة الإنمائية الرسمية هو إحدى العقبات الرئيسية التي يجب التغلب عليها في مكافحة الفقر، فإنه دعا أيضا الدول نفسها إلى العمل الحثيث، بما يكفل سلامة الحكم، وإدارة الشؤون العامة بروح المسؤولية وسيادة القانون.

علينا أن ننفذ السياسات والبرامج والمشروعات الموصى بها نتيجة لعمليات الاستعراض المتعلقة بمؤتمري القمة العالميين المعنيين بالمرأة والتنمية الاجتماعية. وقد ارتبطت الأرجنتين بما يتصل بهذا الموضوع من التزامات، وهي تسير في طريق الأخذ بسياسات محددة لمعالجة مشكلات الفقر، وكبار السن، والحوامل والمرضعات، وأطفالهن، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمرضى بالإيدز.

ونحن نرحب بالقرار الخاص بسلامة الحكم، الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان. وهذا موضوع ذو أهمية خاصة لبلدي يمس قلب الميثاق الاجتماعي بين الحاكمين والمحكومين، وطبيعة الديمقراطية ووجود سيادة حقيقية للقانون. ووجود حكومة شفافة تحاسب على ما تفعل، إنما هو ضمان لاحترام حقوق الإنسان.

ونحيي أيضا تعيين المقررين الخاصين للإسكان والغذاء، وكذلك الممثل الخاص عن المدافعين عن حقوق الإنسان.

إن تلك الاختصاصات المسندة إلى المقررين الخاصين إنما تساعد على تقدم وحماية جميع حقوق الإنسان، من مدنية وسياسية، وكذلك من اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ومن أسف أن هذه الحقوق لا تزال تداس بالأقدام. فقد كان هناك تزايد آخر للاتجار الجنسي والاستغلال الاقتصادي للنساء والأطفال. ونشهد استمرار التمييز ضد المهاجرين والسكان الأصليين، وأفعالا عنصرية واضطهادا للأجانب. لكن هناك سلسلة من المبادرات الرئيسية المطروحة، مثل المحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين، الذي أنشأه منذ حين وجيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمؤتمر العالمي القادم لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري للاتفاقية المعنية بحقوق الطفل. ونحن نأمل أن تؤدي هذه الخطوات إلى وعي يتزايد وضوحا باستمرار في المجتمع الدولي بالحاجة إلى وضع حد لتلك الانتهاكات لحقوق الإنسان ولمحاكمة المسؤولين ومعاقبتهم، مما يسهم في إيجاد عالم أكثر عدلا وسلما.

السيد باوليو (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): في التقرير الذي ننظر فيه، والذي نحن مدينون به بدين عميق من الامتنان للأمين العام، نرى تأكيدا لواقع كنا جميعا على وعي به إلى حد ما: وهو الواقع الذي مؤداه أنه عندما تفشل الأمم المتحدة في جهودها لتأمين السلم أو حفظه ولمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إنما يحدث ذلك لا لقلة الوسائل ولا لثغرات هيكلية كامنة في المنظمة، وإنما مرده إلى وجود وجوه من النقص أو القصور في الإدارة البشرية للأدوات المتاحة للمجتمع الدولي للاستجابة لتلك الأزمات.

إن الأمين العام، في الفقرة ٧ من تقريره، يورد قائمة بالأسباب الكامنة وراء هذا الفشل. وطبيعة هذا الفشل تحدد بالضرورة طبيعة الوسائل الكفيلة بتداركه. إن الافتقار إلى الإرادة السياسية لا يمكن علاجه إلا بإبداء الإرادة السياسية. والنقص في الموارد لا يمكن علاجه إلا بتوفير الموارد. والتفويضات غير السوية لا يمكن علاجها إلا بتفويضات سوية.

وهذا هو السبب الذي يجعل وفدنا يفهم أن ما يسميه الأمين العام ''حيرة التدخل'' ينبغي حله لا بالارتداد إلى التدخل من جانب واحد، من دول أو مجموعات دول تعمل خارج نطاق الأمم المتحدة، بل بتصحيح الأخطاء التي أحبطت اتخاذ المجتمع الدولي خطوات فعلية في مواجهة مآس كالتي حدثت في سريبرينتسا ورواندا. ونحن نوافق تماما مع الأمين العام على أننا نتحدث عن مشكلة مسؤولية. ففي جميع الظروف التي تحدث فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، نكون ملزمين نحن، المجتمع الدولي، بالاضطلاع بمسؤولياتنا وبالعمل تبعا لها. غير أن تلك المسؤولية ينبغي جعلها فعالة من خلال الأمم المتحدة، التي أنشئت بالذات كي تعمل بالنيابة عنا جميعا، من خلال خطوات طبيعية، هي خطوات جماعية لأنها نابعة عن هيئات تمثل المجتمع الدولي كله.

في الماضي كانت التدخلات، حتى ما كان مدفوعا منها بحسن النية، تنتهي في المعتاد بالسعي إلى أهداف لا علاقة لها بالقضايا الإنسانية. والتدخل الإنساني، المقصود منه أن يضع حدا لحالة تتجاهل فيها المعايير القانونية والأخلاقية الأساسية، يمكن أن ينتهي به الأمر إلى أن يصبح السبب الجذري لحالات من هذا القبيل، مما يولد من المشكلات أكثر مما يحل منها. إن الخطوات الجماعية التي تتم تمشيا مع المعايير المدونة في الميثاق قد حلت محل التدخلات من جانب واحد ونحتها جانبا.

لهذه الأسباب وبدون الإخلال بأننا قد نستطيع أن نتصور، في حالات قصوى تمليها تطورات فعلية، إمكانية أن نعمد إلى التدخل الإنساني، يجب ألا تكون ثمة محاولة لجعل ذلك أمرا مؤسسيا، كما يجب عدم التسليم به كأداة ملائمة لوضع حد لارتكاب جرائم دولية.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، فإن تقرير فريق الخبراء الذي يرأسه السفير الإبراهيمي، لم يكن من المستطاع أن يأتي في وقت أفضل من هذا. فهو يوفر فحصا متعمقا لهذه العمليات، ويبين وجوه النقص والقصور فيها. وعلينا أن نسير في أقرب فرصة في النظر في توصياته حتى نستطيع أن نترجم فورا إلى حقائق ما يبدو منها ملائما. ونحن نتطلع إلى الخطة لتنفيذ تلك التوصيات، التي وعدنا الأمين العام بها عند افتتاح المناقشة العامة في هذه الدورة. وبالإضافة إلى ذلك نأمل أن تأخذ الخطة في الحسبان تقارير أخرى قيمة حول هذا الموضع، أنتجت في الآونة الأخيرة.

ليس من نافلة القول أن نؤكد على أهمية الجوانب الوقائية في عملية كفالة السلم والأمن الدوليين. إننا قرأنا بأكبر الاهتمام المعلومات التي قدمها لنا الأمين العام عن

التدابير المتخذة في السنوات القليلة الأخيرة لتعزيز آلية الإعلام والتنسيق التي تربط بين منظمتنا وبين المنظمات الدولية الأخرى والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية. ونعتقد أن ذلك ضروري إلى أبعد حد لتعزيز خدمات الأمم المتحدة الإعلامية والتحليلية، حتى نستطيع أن نمكنها من إنذار الأمانة العامة والهيئات الأخرى بمنظمتنا بحدوث حالات قد تتفجر عنها أزمات أو صراعات. والمطلوب هو رفع تلك الخدمات إلى مستوى مهني رفيع، حتى تستطيع أن تجمع وتحلل وتفسر المعلومات بطريقة تجعل من المستطاع توقع ما ينجم من اتجاهات وتبين التهديدات المحتملة للسلم والأمن، والإنذار بأنه من الوشيك أو من المحتمل أن تحدث انتفاضات داخلية أو أزمات مؤسسية أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو أحداث على الحدود وهلم جرا. لقد قال لنا الأمين العام كلاما عن إنشاء فريق للوقاية في إدارة الشؤون السياسية، وهو أمر يمثل خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

ومن المسالك الأخرى التي تحتاج إلى استكشاف موضوع تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية. إن وفدي يدرك أننا حتى الآن لم نحرز كثيرا من التقدم في هذه الحلبة. وكما يقول الأمين العام أدى التعاون مع بعض المنظمات الإقليمية في بعض الحالات إلى ثمار؛ غير أن الجهد في سبيل التعاون لا يزال صعبا في هذه الحلبة، بسبب سلسلة من العوامل العملية والسياسية والتنظيمية.

إن بلدنا مقتنع بأن المنظمات الإقليمية ذات الطبيعة السياسية، مثل منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية، لديها إمكانية هائلة يمكن، في بعض الأحيان، استغلالها وجعلها متاحة لمنع الصراعات أو لعمليات حفظ السلام. فالمنظمات الإقليمية لديها بعض المزايا المحددة. ذلك أن الحكومات في أية منطقة معينة تراها أقرب انتماء إليها، والمفروض أن تلك المنظمات أشد ألفة بحقائق البلدان الأعضاء فيها وبمشاكلها. وينبغي أن يكون ثمة أمل في إحراز تقدم ملموس في هذا الاتجاه في الاجتماع الرفيع المستوى الذي أعلنه الأمين العام الذي سيعقد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

إن الأدوات المؤسسية التي نعتمد عليها للقيام بمهمة كفالة السلم والأمن الدوليين يجب تهيئتها بحيث تكون ملائمة لسلوك النهج المتكامل والمتعدد الأبعاد الذي تقتضيه طبيعة المشكلات المعاصرة. والأمين العام يشير، وبحق، إلى التعقيد المتزايد في عمليات حفظ السلام التي تقتضي أداء وظائف جديدة واستخدام أفراد مدنيين مدربين في طائفة واسعة من التخصصات. وقد أصبح تعاون الدول في هذه الحلبة أشد ضرورة منه في أي وقت مضى. وتود أوروغواي الإعراب عن استعدادها للتعاون مع الأمانة العامة وغيرها من هيئات منظمتنا في معالجة هذا الموضوع.

وعندما نتحدث عن السلم والأمن الدوليين إنما نشير في نهاية الأمر إلى السلم والأمن لكل مجتمع وكل أسرة وكل فرد. وفي التحليل الأخير أن أهداف ومقاصد أنشطتنا التعاونية هي في النهاية الكائن البشري – كل كائن يعيش في المجتمع الذي نحيا فيه. وتنجم عن هذه الحقيقة الحاجة إلى إرساء التعاون على مفهوم الأمن البشري. وكما يذكرنا الأمين العام في تقريره، أن الأمن البشري والتنمية الاقتصادية توأمان متلازمان.

إن العمل الضخم المتمثل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ينبغي القيام به الآن في سياق العولمة. وقد سبق ذكر أن هذه الظاهرة لها جانبان: فمن جانب، تولد الازدهار، ومن جانب آخر توسع الفجوة بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي.

صحيح أن العولمة ظاهرة لا مفر منها وأن محاولة مقاومتها إنما هي أشبه بمحاولة مقاومة قانون الجاذبية، إلا أنها ظاهرة يمكن التحكم فيها وتوجيهها وإدارة شؤونها. إن إدارة

شؤون العولمة لكفالة توزيع منافعها بطريقة أقرب إلى العدالة بين جميع مجتمعات العالم يجب القيام بها على أساس بعض المبادئ الأساسية التي تتعلق بأمور شتى، منها التجارة الدولية وتحركات رأس المال وتنظيم العمل وحماية البيئة.

ونتيجة لذلك لا نستطيع إلا أن نوافق على قول الأمين العام عندما يؤكد أنه، في سبيل جعل العولمة أشد شمولا وعدالة، يجب أن نخلق مزيدا من المؤسسات العالمية الفعالة. ومن الأمور التي علينا أن نأخذ بها، معايير وتدابير لنكفل أن تعمل حرية التجارة في جميع الاتجاهات، ولصالح جميع الدول، وليس فقط لصالح الدول التي تملك وسائل أفضل للتنافس بسبب ما بلغته من نمو اقتصادي أكثر تقدما.

أخيرا أود أن أشير بإيجاز إلى قضية تتزايد أهميتها يوما بعد يوم: ألا وهي قضية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. إن التقرير ينوه بالحاجة إلى تعزيز التعاون في هذا المجال لكفالة توصل الجميع إلى تلك التكنولوجيات الجديدة. ويهنئ وفدي الأمين العام على مبادراته الرامية إلى تضييق الفجوة التكنولوجية الرقمية، ويشجع الأمانة العامة وجميع مكونات منظومة الأمم المتحدة على المواظبة في العمل نحو تلك الغاية.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يثني على الأمين العام على إنتاجه وثيقة ممتازة أخرى هي تقريره عن أعمال المنظمة. إن هذا التقرير يبني على الأساس الذي أرساه تقرير الأمين العام لقمة الألفية، الذي لقي قبولا طيبا وتأييدا من رؤساء الدول والحكومات الذين قدموا إلى نيويورك لذلك القمة. ونحن نقدر المستوى العالي للتقارير التي ما برح الأمين العام والعاملون معه يقدمونها إلى أعضاء هذه الجمعية. ونعتقد أنها تبين الاتجاه الذي يمكن به أن نحسن أو حتى نغير خط السير، في سبيل جعل الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين منظمة أشد فعالية وجدوى.

إن رؤساء الدول والحكومات الذين تكلموا في قمة الألفية ركزوا على عدة نقاط هامة. فأعادوا تأكيد مساندتهم لعمل الأمين العام ولموظفيه وثقتهم في ذلك العمل. وقالوا إن الأوان قد آن لنشمر عن ساعد الهمة ونبدأ في تنفيذ القرارات التي اتخذناها عبر السنين. وقد تركتنا القمة بروح الألفية، التي تناشدنا أن نسير مدفوعين بإدراك لطابع الاستعجال وليس على الوتيرة التي نؤدي بها الأعمال كالمعتاد.

وبينما ركزت القمة الضوء على كثير من القضايا، ففي رأي وفدنا أن الموضوع الذي يجبّ ما عداه والذي تمخضت عنه البيانات في الجلسة العامة ومناقشات المائدة المستديرة، كانت الحاجة العاجلة إلى التصدي للفقر والتخلف في التنمية. فرؤساء الدول والحكومات، بينما أكدوا من جديد دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن في العالم، اعترفوا بصعوبة الحفاظ على الأمن العالمي في عالم يقعده الجوع والمرض والفقر المدقع.

والواقع أن وفدي يعتقد أنه لم يعد من المستطاع على إثر قمة الألفية، معالجة مسائل السلم والأمن، والعولمة، واستئصال الفقر، وما يشبه ذلك، بعزل كل موضوع عن الموضوعات الأخرى. إن عمل منظمة الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون هدفه التقرب من حياة الناس الذين نخدمهم. فلم يعد هناك مجال لاتخاذ قرارات لا تنتهج نهج خدمة الناس.

إن الرئيس مبيكي قال ذلك بعبارة أفضل في بيانه أمام الجلسة العامة حينما ذكر:

”إن التحدي الرئيسي الذي يواجهه مؤتمر قمة الألفية هو أن علينا أن ندلل على مصداقيتنا في عزمنا على وضع حد للفقر والتخلف... ويجب أن

نتحلى بالإرادة حتى نحقق النجاح، مثلما فعل الذين جادوا بأرواحهم في الكفاح الباسل ضد النازية والفاشية'' (A/55/PV.5).

إن الأفارقة حددوا الأهداف العريضة للنهضة الأفريقية. فاستخلصنا أولا أن النهضة الأفريقية معناها إقامة أنظمة سياسية ديمقراطية من شأنها أن تكفل إدراك هدف أن الشعب هو الذي يجب أن يحكم. وفي المقام الثاني ستتأكد النهضة أن تلك الأنظمة تأخذ في حسبانها الخصائص الأفريقية، بحيث تكون، إلى جانب كونها أنظمة ديمقراطية حقة تحمي حقوق الإنسان، مصممة على نحو يكفل حقا إمكان استعمال وسائل سياسية وسلمية لمعالجة المصالح المتنافسة للفئات الاجتماعية المختلفة في كل بلد. وثالثا، ستنشئ النهضة مؤسسات وإجراءات تمكن القارة من التعامل الجماعي مع قضايا الديمقراطية والسلم والاستقرار. وفي المقام الرابع ستسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تؤدي إلى تحسين مستمر في مستويات المعيشة ونوعية حياة جماهير الشعب. وخامسا، سوف تغير النهضة الأفريقية نوعية مكان أفريقيا في الاقتصاد العالمي، بحيث تتحرر من نير الدين الدولي الذي يثقل كاهلها، ولا تعود مجرد موردٍ للمواد الخام ومستورد للسلع المصنعة. وسادسا، سوف تكفل التحرر الكامل للمرأة في أفريقيا. وسابعا، ستواجه بنجاح آفة الأمراض المعدية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والدرن والملاريا. وأخيرا، فإن النهضة تتناول أيضا حماية بيئة قارتنا وكفالة الاستعمال المستدام لمواردنا الطبيعية.

إننا ندرك تماما أن النهضة الأفريقية ليست حدثا عابرا بل عملية متواصلة. ولا تساورنا أوهام بشأن المصاعب الضخمة التي نواجهها في مجابهة التحديات السابق ذكرها. ولسوف نحرز تقدما، غير أننا يمكن أيضا أن نُمنى بنكسات. وإن التحدي الذي نواجهه، أسوة بالأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، يتمثل في تناول الأولويات بروح من الاستعجال وليس بمجرد التصرف كما لو كنا نؤدي أعمالنا المعتادة.

إن وفدي يعتقد اعتقادا راسخا بأنه، خلال الدورة الخامسة والخمسين، التي نفضل أن نسميها جمعية الألفية، سيظل الفقر والتخلف في التنمية السببين الجذريين لمعظم القضايا التي تطرح نفسها أمامنا. وهذه الحقيقة التي لا تتزعزع سوف ترشد مشاركة وفدنا طوال هذه الدورة.

ومن الأمور التي زادت حدة الافتقار إلى المساواة بين الدول وداخل الدولة الواحدة ظاهرة العولمة. يجب أن نقبل أن العولمة موجودة لتبقى. وهذه هي حقيقة الواقع. والطريقة الوحيدة لجعل العولمة قوة إيجابية للجميع هو التعامل مع وقعها غير المتساوي. ففي نيسان/أبريل، تحدثت البلدان النامية التي حضرت قمة الجنوب في هافانا، بكوبا، حول وقع العولمة، بما في ذلك ''الفجوة التكنولوجية الرقمية'' المتزايدة. وأصبح هذا الشاغل من الموضوعات الأساسية في الحوار بين الجنوب، الذي يمثله الرئيس مبيكي، رئيس حركة عدم الانحياز، والرئيس أوباسانجو، رئيس مجموعة السبعة والسبعين والصين، والرئيس بوتفليقة، ممثلا لمنظمة الوحدة الأفريقية؛ وزعماء مجموعة البلدان الصناعية الثمانية، التي انعقدت قمتها في اليابان. لقد شددت على ما يلي:

> ''يجب أن تكون دول الجنوب ممثلة تمثيلا عادلا في أي محفل يتداول ويقرر بشأن الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تؤثر في بلدان الجنوب تأثيرا ضارا أو تأثيرا من نوع آخر''.

وبعبارة أخرى إذا شئنا أن نضع حدا للفروق المتنامية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو يجب أن يكون ثمة تعزيز للحوار بين الشمال والجنوب. ولذا نرحب بقنوات الاتصال

التي أنشئت الآن على أعلى مستوى بين الشمال والجنوب من خلال حركة عدم الانحياز وفريق السبعة والسبعين والصين ومنظمة الوحدة الأفريقية، مع مجموعة البلدان الصناعية الثمانية والاتحاد الأوروبي.

وفي السعي إلى استئصال الفقر وتحقيق التنمية، يؤيد وفدنا كل التأييد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونتطلع إلى التعجيل بتنفيذها. ومن العناصر الحرجة في تلك المبادرة الحاجة إلى إتاحة مزيد من الموارد بسرعة. بيد أننا نعتقد أن الأمر يقتضي استكشاف طرائق لزيادة توسيع نطاق عملية تخفيف الديون وزيادة عمقها. وفي رأينا أن مما له أهمية مماثلة إحراز تقدم جدي في موضوع المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي هذا السياق تعطي جنوب أفريقيا أولوية عالية لنتيجة الحدث الدولي المشترك بين الحكومات الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في ٢٠٠١. ويمكن أن يصبح هذا المؤتمر اختبارا لإرادتنا السياسية الجماعية باتخاذ مقررات من شأنها أن تحسن حياة مَن يعانون أشد الآلام. وينبغي أن يكون مفهوما أن البلدان المتقدمة النمو تقع عليها مسؤولية خاصة في هذا الصدد.

ومن أحجار الزاوية في الهدف الذي ننشده بالنضال من أجل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، والتحول إلى الديمقراطية وسلامة الحكم، تحقيق الأمن والاستقرار في القارة. وذلك لا يمكن إنجازه بدون مكافحة الانتشار والتراكم المفرط للأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار غير المشروع بها.

ونرحب بإعلان الألفية، الذي تناول انتشار الأسلحة الصغيرة وكذلك الحاجة إلى الحظر الكامل على الألغام الأرضية وغيرها من الألغام المضادة للأفراد، التي لا تزال تحصد أرواح أُناس أبرياء في بلدنا. ونأمل أن يوفر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه عام ٢٠٠١، فرصة أخرى للمجتمع الدولي ليعيد تأكيد التزامه بهذا الموضوع بطريقة متعددة الجوانب تأخذ في الحسبان قضايا الأمن والجوانب الإنسانية والتنمية.

مرة أخرى نرحب بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام المعروف أيضا باسم تقرير الإبراهيمي، الذي يحتوي عدة نتائج هامة يمكن أن تبني عليها الدول الأعضاء للتوصل إلى هدف جعل الأمم المتحدة منظمة فعالة.

ويرثي وفدي لاستمرار موجة الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وتقتيلهم. ونحن نساند الجهود الرامية إلى تحسين حماية هؤلاء العاملين والحاجة إلى محاكمة مرتكبي تلك الجرائم.

هناك موضوع منفصل ولكنه يمت إلى هذا المجال بصلة، هو مسألة التدخل الإنساني الهامة ويأمل وفدي صادقا أن يناقش هذا الموضوع خلال هذه الدورة.

لقد دأبت جنوب أفريقيا في الماضي على المناداة بالأخذ بالديمقراطية في المؤسسات المتعددة الأطراف. ويأمل وفدنا صادقا أن تحقن قمة الألفية طاقة وإرادة سياسية جديدتين في هذه العملية. فمجلس الأمن لا بد من إصلاحه على عجل بما يجعله أكثر تمثيلية وكفاءة ومصداقية. ومما له أهمية خاصة لوفدنا الحاجة إلى أن يعبِّر المجلس عن الحقائق الجارية وإلى زيادة تمثيل البلدان النامية. وسوف نواصل العمل بطريقة بنَّاءة مع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح المجلس، في سبيل إدراك هذه الأهداف.

ونود أن نكرر أن مؤسسات بريتون وودز تحتاج أيضا إلى إصلاح عاجل في سبيل الوفاء بتفويضها والاستجابة للتحديات الجديدة للتنمية. ونعتقد أن الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين ستواجه مصاعب شديدة جدا في مواجهة

التحديات الماثلة أمامنا، إذا لم نستطع أن نجد طريقة لجعل مؤسسات بريتون وودز والمنظمة العالمية للتجارة هيئتين لهما علاقة عمل أوثق بالأمم المتحدة. وإن تحديات المستقبل تتطلب عملا جماعيا وتنسيقا.

ولعل من أعقد القضايا في جدول أعمال هذه الدورة الاستعراض المقترح لجدول الأنصبة المقررة لدفع نفقات الأمم المتحدة، إننا ننوي أن نتناول هذا الموضوع بذهن متفتح، مع التأكد دائما من عدم إلحاق ضرر بمصالح الأمم المتحدة. وإن جنوب أفريقيا تتطلع إلى نقلها من الفئة باء إلى الفئة جيم في سلم حصص حفظ السلام، خلال الدورة الخامسة والخمسين هذه. ونحن شاكرون للأعضاء الذين التزموا بمساعدتنا على تحقيق هذا الهدف. ونعول على مساندة بقية الدول الأعضاء في هذا الشأن.

ومما يسعدنا كثيرا أن نعيد اليوم تأكيد أن حكومتنا سيشرفها أن تستضيف في جنوب أفريقيا مؤتمر قمة الأرض عام ٢٠٠٢. ونعتقد أن قيمة الاستعراض العشري سيكون من شأنها إعادة إنعاش مساندة المجتمع الدولي للتنمية المستدامة، بخدمة مصالح طائفتي البلدان المتقدمة النمو والنامية. وينبغي أن تركز القمة، بطريقة جامعة شاملة، على إدماج موضوعي البيئة والتنمية في العمل من أجل التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١. إن استضافة القمة في القارة الأفريقية من شأنه أن يوفر لشعوب أفريقيا فرصة لإدراك مبادئ جدول أعمال القرن ٢١ وأهداف التنمية المستدامة ومُثُلها العليا. وبالإضافة إلى ذلك ستعزز تلك الاستضافة مفهوم ''القرن الأفريقي''، وتعطي زخما للنهضة الأفريقية بتسليط الضوء على شواغل أفريقيا وتطلعاتها المتعلقة بالتنمية المستدامة.

لقد عملنا منذ عام ١٩٩٤، أي منذ إعادة قبول جنوب أفريقيا في صفوف الأمم المتحدة، بجهد كبير جدا للحفاظ على الدعم المقدم للمنظمة وعلى كرامتها. ولذا فإن جنوب أفريقيا يحدوها إدراك عميق لتاريخنا الحديث كأُمَّة، وتقوم بالتحضيرات لاستضافة المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المقرر عقده بعد أقل من عام من الآن. وأبناء شعبي، من سود وبيض، بعد أن عانوا تحت نير نظام الفصل العنصري القاسي، تجيش في صدورهم مشاعر قوية بشأن هذا المؤتمر ويتطلعون إلى تشاطر رؤياهم للمستقبل. ونتطلع إلى أن نستقبل كل فرد بالحرارة واللطف المعروفين تماما عن قارتنا.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أحيي الأمين العام السيد كوفي عنان، لتقريره الشامل عن أعمال المنظمة وأن أُعرب عن تقديري حكومتي العميق للأنشطة التي بذلتها الأمم المتحدة منذ الدورة السابقة للجمعية العامة.

وأود الآن أن أشير إلى جوانب خاصة من ذلك التقرير. وأنتهز هذه الفرصة لأتطرق إلى دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في كوسوفو، التي وصفها تقرير الإبراهيمي ببلاغة. إن الحكومة الألبانية حبذت وساندت عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وكذلك دور الممثل الخاص للأمين العام، السيد برنارد كوشنر. ونعتقد أن البعثة الآنفة الذكر أحدثت تغييرات إيجابية في كوسوفو في مجالات الإدارة والمساعدة الإنسانية وبناء المؤسسات الديمقراطية. لقد جرى هذا النشاط في امتثال تام لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأصفق كذلك للعمل الهام الذي قام به الحضور العسكري الدولي، أي قوة كوسوفو، والشرطة المدنية في كوسوفو، الذي وفر بيئة مأمونة ومطمئنة لشعب كوسوفو، وللحضور المدني الدولي هناك.

ونوجه شكرنا إلى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة: مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، وهلم جرا، على عملها الذي لا يقدر بثمن وعلى ما أسدته من مساعدة خلال فترة الطوارئ، ليس فقط لكوسوفو بل كذلك للبلدان المجاورة. ومن المهم في الوقت نفسه أن تزيد تلك الهيئات التابعة للأمم المتحدة من جهودها وتعاونها مع المجتمع الدولي لإقامة ظروف عيش طبيعية توطئة لعودة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ يعيشون في الوقت الحاضر في بلدان أوروبية أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك تفرض الحالة المقلقة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) واحتمال تدفق اللاجئين، أن تعد تلك الوكالات الإنسانية خططا للتعامل مع ما يمكن أن ينجم من عواقب إنسانية.

وبشأن استمرار العنف بين الأعراق في كوسوفو – المشار إليه في الفقرة ١٤٥ من تقرير الأمين العام حيث تلقى المسؤولية الأولى لهذا العنف على ألبانيي كوسوفو – أود أن أقدم الملاحظات الآتية. ذكرت الحكومة الألبانية أنها تساند مجتمعا متعدد الأعراق في كوسوفو، وأدانت أعمال العنف. بيد أننا يجب ألا ننسى أن جذور ذلك العنف كامنة في إبادة الجنس وعمليات ”التطهير العرقي“ التي ارتكبها الصرب ضد ألبانيي كوسوفو. وجريمة إبادة الجنس هذه تمثلت في تقتيل آلاف من الألبانيين، ومذابح وحشية، ومقابر جماعية، و ”تطهير عرقي“ ومنازل محروقة. إن ألبانيي كوسوفو يريدون كوسوفو سلمية وديمقراطية، بينما يسعى نظام ملوسفيتش إلى زعزعة استقرار الحالة بتوليد عنف داخل كوسوفو والإضرار بأهداف بعثة الأمم المتحدة.

ونحن نأمل أن تؤدي الانتخابات الحديثة العهد، الرئاسية والبرلمانية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) إلى وضع حد لنظام ملوسفيتش الإجرامي، وتفتح طريقا جديدة للتعاون والتفاهم بين بلدان البلقان.

السيدة ابراهيموفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالانكليزية): إن وفد الجمهورية القيرغيزية ممتن للأمين العام على تقريره الجامع جدا والحافل بكثير من صدق البصيرة والمعلومات المفيدة. إنه يوفر لنا نظرة عامة طيبة إلى عمل منظمتنا. وعند قراءتي ذلك التقرير كنت أفكر في أن الدول الأعضاء بمنظمتنا أنجزت الكثير في إرساء الأسس لتحقيق مزيد من التنمية لعالمنا المشترك. وبالطبع لا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله، ويقدم هذا التقرير الأمور التي لا تزال متبقية والمطلوب إنجازها كي ننظر فيها.

فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن، يشاطر شعب قيرغيزستان الأمين العام رأيه بأن السلم والأمن المستدامين لجميع البلدان يعدان الهدف الأساسي للأمم المتحدة. والتقرير (A/55/305) الذي قدمه الفريق الذي يرأسه السيد الإبراهيمي، يحوي كثيرا من الأفكار الهامة التي ينبغي تنميتها وتفصيلها في برنامج الأنشطة القادمة للأمم المتحدة في هذا المجال. ويؤيد وفدي مفهوم توقي الصراع والتحول من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. ونحن نرحب بإنشاء فريق للوقاية في إدارة الشؤون السياسية. ونعتقد أن التبين المبكر لإمكان اندلاع صراعات خطيرة من شأنه أن يساعد العالم على تفاديها. ونوافق تماما على أنه ينبغي تعزيز إدارة عمليات حفظ السلام بتزويدها بموارد بشرية إضافية.

ونرحب بنتيجة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، ونحث جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على متابعة تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في المؤتمر.

إن أمن العالم لا يهدده فقط انتشار أسلحة الدمار الشامل، بل أيضا الآثار المؤذية للصراعات المسلحة – التي تشمل الإرهاب الدولي وتهريب المخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة – التي لا تنحصر داخل الحدود الوطنية لأي بلد.

إن قيرغيزستان تواجه اليوم مشكلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، هددت بتقويض خطير لأمنها الوطني. ووفقا لتحليل خبراء منظمة الصحة العالمية في قيرغيزستان، فإن ٧٥ في المائة من مدمني المخدرات تقل أعمارهم عن ثلاثين عاما. وعلى الرغم من التدابير العازمة التي اتخذتها الحكومة القيرغيزية، فإن عدد الوفيات الناشئة عن المخدرات تزايد إلى أربعة أضعاف في هذا العام. ومعنى ذلك أنه لم يتم التغلب على تهديد سوء استعمال المخدرات والاتجار بها. وفي هذا الصدد سوف نحبذ ونساند بنشاط جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إزالة هذا الشر.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لبرامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، على تعاونه الوثيق في هذا الموضوع. وقيرغيزستان سوف تساند تعزيز توافق الآراء العالمي على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وسوف تسهم في ذلك التعزيز. وانضم كذلك إلى الآخرين الذين يساندون عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠٠١ لمعالجة موضوع انتشار الأسلحة الصغيرة.

فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات الإنسانية، نقول إنه إذا كان السلم والأمن الهدف الأساسي للأمم المتحدة، فإن مد يد المساعدة الإنسانية هو النشاط الأكثر تحديا ونبلا، الذي تقوم به. إن ملايين البشر الذين يساعدهم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية، يثقون في الأمم المتحدة بوصفها صديق الشدة. ونعتقد أن ثقة الناس هي أهم مؤشر على فعالية منظمتنا.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الجهود الدولية لاستئصال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي أصبح مشكلة رئيسية لمناطق برمتها في العالم، ينبغي تعزيزها. وقد شارك وفدي في تقديم مشروع القرار حول هذا الموضوع، وهو ملتزم بشدة بإسداء كل سند ممكن للأنشطة في هذا المجال. ونحن نؤيد الفكرة التي تنادي بأن تعقد بسرعة دورة استثنائية لاستعراض مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع جوانبها.

وأنتقل إلى موضوع التعاون من أجل التنمية. إن الجزء الخاص باستئصال الفقر على النطاق العالمي في تقرير الأمين العام يمس أهم أهداف التنمية التي تسعى إليها الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة، أثني على الفريق الذي يرأسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإعداد اقتراح بوضع استراتيجية على نطاق المنظومة كلها لتخفيض مستوى الفقر. ونعتقد أن سد الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو من ناحية والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من ناحية أخرى، يقتضي أمورا منها إنشاء آلية عادلة حتى تستطيع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تشارك بفعالية في النظام التجاري والاقتصادي الدولي.

إن قيرغيزستان تتوقع نتيجة إيجابية من التحضيرات لمؤتمر ريو + ١٠ في ٢٠٠٢. وسيتيح ذلك المؤتمر فرصة هامة لتقييم ما أحرز من تقدم في الوفاء بالأهداف التي رسمتها قمة الأرض في ١٩٩٢، التي اتخذت فيها الحكومات خطوة تاريخية نحو كفالة مستقبل الكوكب، بإقرار خطة جامعة للخطوات العالمية في جميع المجالات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وكما تعرف الجمعية، أُعلن عام ٢٠٠٢ كذلك السنة الدولية للجبال. الجبال مصدر أمل؛ وتعدد وظائفها

تجعلها نقطة تركيز جلية لاهتمامات البشر. وإعلان السنة الدولية يوفر لنا فرصة لكفالة الرفاه الحاضر والمستقبل لمجتمعات الجبال، بدفع عجلتي الحفظ والاستعمال المستدام في المناطق الجبلية؛ وزيادة الوعي والمعرفة بالأنظمة الإيكولوجية للجبال، وبديناميتها وطريقة أدائها وبأهميتها البالغة في توفير عدد من السلع والخدمات الاستراتيجية الجوهرية لرفاه الناس في المناطق الريفية والحضرية والأراضي العالية والمنخفضة على السواء، خصوصا التزويد بالماء والأمن الغذائي؛ ولتعزيز وحماية التراث الثقافي للمجتمعات الجبلية؛ ولإيلاء عناية للصراعات الكثيرة في المناطق الجبلية، وتعزيز صنع السلام في تلك المناطق.

إن قيرغيزستان تقدر العمل الذي جرى حتى الآن لتحقيق التنمية المستدامة للجبال، الذي قامت به الدول ومنظمات هيئة الأمم المتحدة، خصوصا منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمات غير الحكومية. ونقدر التزام حكومة سويسرا، وخصوصا الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، برفع مستوى وعي الجمهور في هذا المجال، والتزام المنظمات غير الحكومية، لا سيما محفل الجبال بالولايات المتحدة الأمريكية والمركز الدولي للتنمية الجبلية المتكاملة في نيبال، والتزام العلماء والباحثين ووسائط الإعلام من جميع البلدان. إنهم يسهمون جميعا في جعل السنة الدولية للجبال سنة أملنا وسنة مستقبلنا وسنة حياتنا.

إن ختام السنة الدولية للجبال ينبغي أن يكون بداية لتنمية المناطق الجبلية على نحو متماسك وناظر إلى الأمام. ونعتقد أن من الأهمية الحيوية الأخذ بنهج جديد لتفهم المناطق الجبلية وتغيير وعي الجمهور.

ختاما، أكرر التزامنا بالعمل الوثيق جدا مع الرئيس لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إنجاح الدورة الخامسة والخمسين.

السيد الهنائي (عمان) (تكلم بالانكليزية): أعرب في البداية بالنيابة عن وفدي، عن امتناننا وتقديرنا الصادقين للسيد كوفي عنان، الأمين العام، على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، وهو تقرير هام جدير بانتباه الجمعية.

ونشاطر الأمين العام الرأي الذي أعرب عنه بأن بداية الألفية توفر موقعا ممتازا فريدا للنظر منه إلى ما أُحرز من تقدم وإلى التحديات الكامنة أمامنا. وقمة الألفية التي عُقدت في مطلع هذا الشهر كانت فرصة لتبادل الآراء حول هذه القضايا والسعي إلى حلول للتحديات المشتركة التي تواجه الجنس البشري.

وفيما يتعلق بمسألة التدخل الإنساني، نعتقد أن الأمين العام كان على حق عندما أشار إلى أنه ستكون ثمة ردود فعل قوية من جانب الدول الأعضاء حول هذا الموضوع. ونحن ننوه بأن تركيز المنظمة ينبغي أن يظل منحصرا في حدود الصلاحيات التي حددها ميثاق الأمم المتحدة.

نظام العقوبات موضوع آخر نال مزيدا من الانتباه خلال قمة الألفية. وعلى الرغم من أن نظام العقوبات كان مقصودا منه أن يكون آلية سياسية لكفالة قيام الحكومات بتنفيذ التزاماتها وفقا لقرارات الأمم المتحدة، إلا أن هذه الآلية أصبحت الآن سلاحا أضر بالحقوق الأساسية للمجتمعات، ويعارض بلا شك نص وروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونحن نساند مناشدة مجلس الأمن أن يأخذ بسياسات جديدة وآليات فعالة للتخفيف من الآلام المفروضة على الدول والشعوب. وينبغي لمجلس الأمن، مع ما عليه من مسؤوليات حددها الميثاق، أن يؤدي بلا شك دورا إيجابيا وضاما للصفوف، للحفاظ على السلم والاستقرار الدوليين.

ويبقى بعد ذلك وجوب القول بأن أكبر تحد يواجه المنظمة اليوم هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي

هذا الصدد، نثني على عمل الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، الذي يرأسه السفير الإبراهيمي، على تقريره الجامع (A/55/305) وعلى توصياته الجريئة. ونرى أن التقرير جدير بانتباه جاد وعاجل من الدول الأعضاء. ولا يسعنا إلا أن ننوه بالحاجة إلى توافق في الآراء حول هذه القضية، وبالحاجة إلى تفادي مط قدرات المنظمة إلى ما يجاوز قدرتها المقصودة، حيثما يحتمل أن تصبح طرفا في الصراع. ونعتقد كذلك أن الأمم المتحدة ينبغي أن تلتزم التزاما صارما بأحكام الميثاق، في نطاق تفويض واضح دقيق، وبقبول تام من الأطراف الضالعة في الصراعات.

إن إصلاح الأمم المتحدة وهيئاتها يظل هدفا ساميا ومسعى رفيع المستوى ما برح يحظى بمساندة كاملة من وفدي. وينبغي لنا أن نستعرض توسيع عضوية مجلس الأمن بحيث تعبِّر عن تمثيل منصف وكذلك عن التغييرات التي حدثت في العالم منذ ١٩٤٥.

لقد أصبحت العولمة في السنوات الأخيرة قوة لا مفر منها. وبينما تأتي العولمة بمنافع لبعض المجتمعات في العالم المتقدم النمو، كان لها من جانب آخر، وقع سلبي على آخرين في البلدان النامية، ولذا ندعو المجتمع الدولي، وخصوصا البلدان المتقدمة النمو، إلى أن تأخذ في الحسبان شواغل البلدان النامية، بقصد تضييق الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية.

وانطلاقا في الاتجاه نفسه، نؤيد دعوة الأمين العام إلى معالجة التحديات التي تواجه أفريقيا وأقل البلدان نموا: استئصال الفقر، وتحسين مستويات الصحة والتعليم، ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكلها تقتضي جهدا تعاونيا من جميع أعضاء الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد ندعو المجتمع الدولي إلى ألا يألو جهدا لمساعدة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا على مواجهة التحديات. وإن التدابير التي يجب اتخاذها ينبغي أن تشمل تخفيف عبء الديون.

ختاما نعتقد أن الأوان قد آن كي نعمل كلنا معا لمساندة ما لنا جميعا من أهداف وتطلعات سامية. إن بزوغ الألفية أعطانا حقا الفرصة لإعادة إنعاش الأمم المتحدة ولرفعها إلى مستوى يمكن أن تواجه به التحديات الكامنة أمامنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

هل أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٠ من جدول الأعمال.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: تقارير المكتب

التقرير الثاني للمكتب (A/55/250/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي الانتباه إلى التقرير الثاني للمكتب (A/55/250/Add.1) بشأن طلب من غينيا الاستوائية يرمي إلى أن يدرج في جدول الأعمال البند الإضافي ''التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى''، وبشأن طلب وارد في رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة.

لقد قرر المكتب، في الفقرة ١ من التقرير، أن يوصي الجمعية العامة بإدراج بند إضافي عنوانه ''التعاون بين الأمم

المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى'' في جدول أعمال الدورة الحالية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمال دورتها الجارية؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قرر المكتب أيضا أن يوصي الجمعية العامة بأن تنظر في البند الإضافي في جلسة عامة مباشرة. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تنظر في البند مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): في الفقرة ٢ من التقرير قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بالنظر كذلك في البند ١٠٥ من جدول الأعمال ''منع الجريمة والعدالة الجنائية'' مباشرة في جلسة عامة بقصد وحيد هو البت في مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومشاريع بروتوكولات تلك الاتفاقية.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تنظر في البند ١٠٥ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة بقصد وحيد هو البت في مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومشاريع بروتوكولات تلك الاتفاقية؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن بعض الإضافات إلى برنامج عمل الجمعية العامة. أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة سوف تتناول، صباح يوم الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بند جدول الأعمال ١٥ (ب) المعنون ''انتخاب ثمانية عشر عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي''. وبالإضافة إلى ذلك، ستتناول الجمعية العامة في صباح يوم الجمعة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، البند ١٧٠ من جدول الأعمال المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا''. وصباح يوم الأربعاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ستتناول الجمعية بعد ذلك بندا ثالثا هو البند ١٧٤ من جدول الأعمال المعنون ''دور الأمم المتحدة في وضع نظام إنساني عالمي جديد''. وستدرج هذه المعلومات في ضميمة للوثيقة A/INF/55/3، سوف تصدر في الأسبوع القادم. وقائمة المتكلمين بشأن البند ١٧٠ والبند ١٧٤ مفتوحة الآن.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.